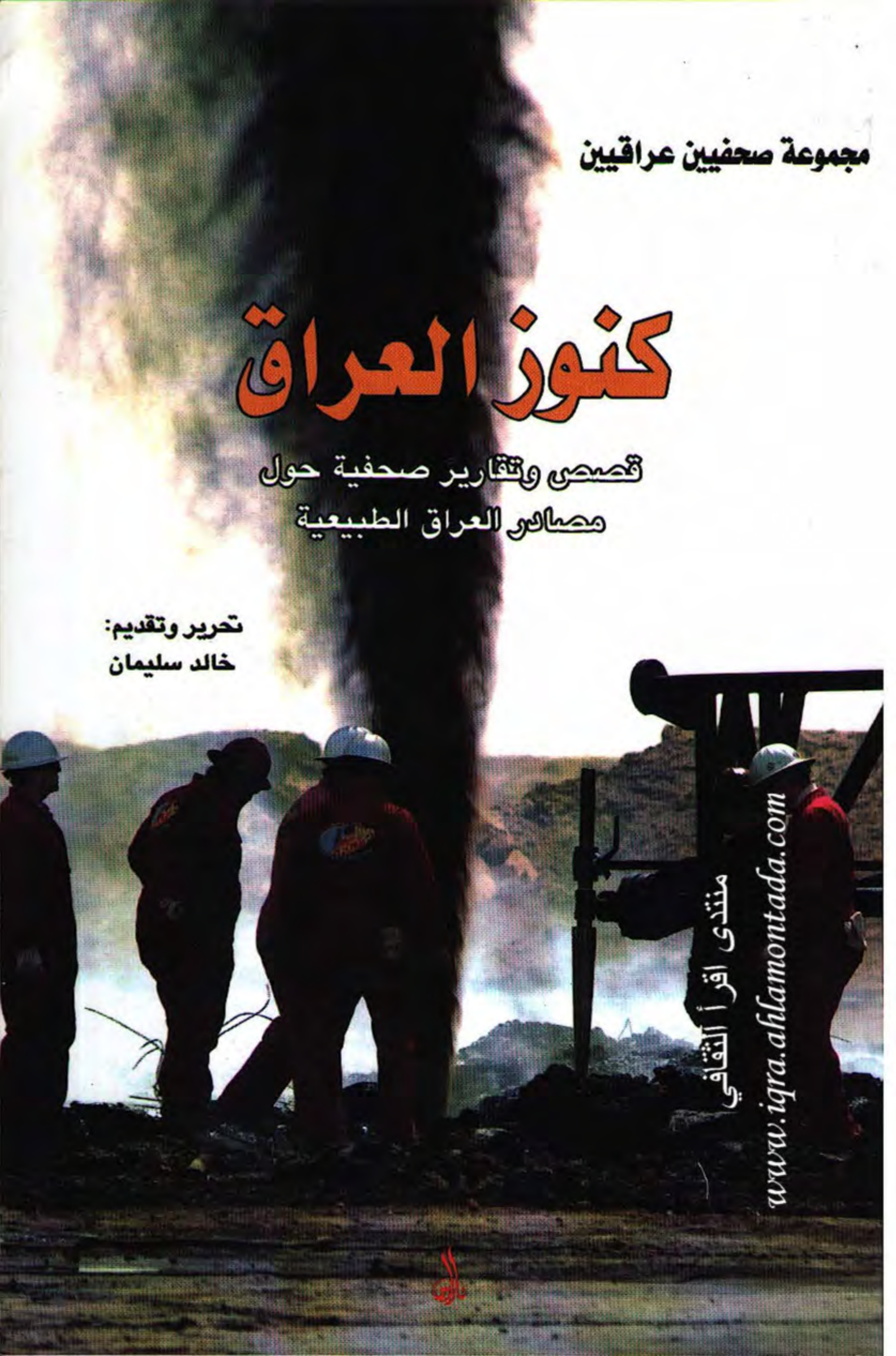

مجموعة صحفيين عراقيين
كنوز العراق
قصص وتقارير صحفية حول
مصادر العراق الطبيعية
تحرير وتقديم:
خالد سليمان
منتدى اقرأ الثقافي
www.iqra.ahlamontada.com

كنوز العراق

قصص وتقارير صحفية حول مصادر العراق الطبيعية

المشاركون في اعداد هذا الكتاب:

• أمير فندي • حامد عبد حسون • بيلال سعيد • چيا نوري • نورس الشباني • منى الهلالي • يونس الاغا • ژيان عزيز • علي شهيم • حسين وادي • سوزان احمد • هاوكار فارس • منتظر العامر • إيناس جبار • أشواق القاضي • ايات عباس • محمد موسى • علي عزيز زاير • علي الطريحي • زينة البيروتي • ياسين الغزيري • عفان أحمد • رانيا العمر

كنوز العراق

قصص وتقارير صحفية حول مصادر العراق الطبيعية

مجموعة صحفيين عراقيين

تحرير وتقديم:
خالد سليمان



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل - اقليم كردستان العراق

دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان - اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
الهاتف: 35 49 224 66 (0) 00964
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

مجموعة صحفيين عراقيين
كنوز العراق - قصص وتقارير صحفية حول مصادر العراق الطبيعية
تحرير وتقديم: خالد سليمان
منشورات اراس رقم: ١٢٨٤
الطبعة الاولى ٢٠١٢
كمية الطبع: ١٠٠٠ نسخة
مطبعة اراس - أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٦٣٩ - ٢٠١٢
الاخراج الداخلي: زياد طارق
الغلاف: آراس أكرم
التصحيح: أوميد البنا

ردمك:
ISBN: 978-9966-487-52-2

الفهرست

المقدمة

النفط والكتمان

خالد سليمان

لطالما أُعتبرت المصادر الطبيعية (المياه والنفط والغاز) كنوزاً ثمينة في العراق، وجزءاً من جراحه التاريخية كنقمة بدل النعمة، اقتضى الحديث عنها إشتهاء بلا حدود. هذا ما يتضح في الأوساط الإعلامية والسياسية والإقتصادية العالمية إذ يأتي ذكر النفط كتوأم لإسم العراق، فيما أصبح محلياً توأماً للإستبداد والحروب والحرمان، أو نقمة تحديداً. حتى التأريخ القريب، كان النفط والحديث عنه، ملكاً للدولة وأجهزتها دون سواها، وبقيت المعرفة بسبل إنتاجه وإستثمار وارداته في البلاد محرّمة على الإعلام والمواطنين، ذلك ان الدولة كانت مالكاً للنفط والمواطن والمعلومة معاً.

وقد أحدث سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣، تحولاً كبيراً في البلاد وفتحت الأبواب على مصراعيها، إنما بقيت آليات الحصول على المعلومات فيما يخص الكنوز "الثمينة" أو النفط والغاز أسيرة ذهنية قديمة، أما الكنز المنسي "المياه" فنتج عن غياب سياسات استراتيجية بشأنه وإستقواء دول إقليمية على ضعف العراق، الجهل والتجاهل معاً.

من زوايا صحفية تعتمد القصة والحكاية والحوار المباشر بين مدرّبين ومختصين في مجالات النفط والغاز والمياه وبين صحفيين من جميع مدن

العراق، يلقي هذا الكتاب الضوء على كنوز العراق إذ تعتبر من القضايا المهمة في العراق والتي لم تتم تغطيتها من قبل وسائل الاعلام المحلية نتيجة عدم الخبرة الكافية والإفتقار الى الشفافية في توفير المعلومات في المؤسسات الحكومية.

وقد عمل المركز الاعلامي المستقل في كردستان (IMCK) بالتعاون مع (NPA) ومنظمة المسلّة و ومجموعة صحفيي كركوك (KJG) من خلال ثلاث ورش عمل في مجال المصادر الطبيعية في مدينة اربيل عامي ٢٠١١-٢٠١٢ على تطوير وتحسين المعلومات والمعرفة لدى الصحفيين في هذا المجال، وتحفيزهم ليكونوا مختصين في مجال الموارد الطبيعية. جاء الصحفيون من مختلف مدن العراق اضافة الى الصحفيين من اقليم كردستان كي يتناولون المواضيع من مختلف الجوانب كما نقرأها في هذا الكتاب.

يعتمد الكتاب بالدرجة الأساس المعلومات التي قدمت ايام الورش من قبل المختصين في مجالات النفط والغاز والمياه وأسس الشفافية، والبيانات الصادرة من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، فضلا عن محاضرات المدرّبين. بموازات ذلك استثمر كل متدرّب معلومات استقاها من بيئته المحلية التي تلقي الضوء على الحياة الإجتماعية والإقتصادية والعائلية المرتبطة بالمشتقات النفطية والمياه.

الكتاب ليس كتاباً منهجياً حول كنوز العراق، بل هو صور عما يمكن تسميته "الكتمان في بلاد النفط"، ذلك ان الإفتقار للمعلومات عن النفط، والجهل بالصور التشاؤمية التي تسيطر على مستقبل المياه في العراق، هو نوع من التكتم عما يفترض جعله عتبة لإستشراف المستقبل.

هجرة النفط

رحلة في اعماق الأرض يصل مداها الى آلاف الأمتار يبدأها النفط بين صخور صماء، لا يتوقف إلا حين يواجه صخورا كلسية غير مسامية (لاينفذ النفط من خلال مساماتها)، بيد ان هذه الرحلة تواجه العديد من طبقات الارض الجيولوجية التي تحدد نوعية النفط و طرق استخراجه. مدينة كركوك على سبيل المثال، يتم استخراج البترول فيها من اعماق الأرض اقصاها (٧٠٠ م)، بينما في جنوب العراق وفي البصرة تحديداً، تتضاعف الاعماق تحت الارض حتى تصل الى (١٥٠٠ م). إلا ان هذا الاختلاف في مستويات الحفر يعود الى نوعية طبقات الارض والترسبات الطينية التي تشكلت عبر آلاف السنين. وهذا هو المبدأ الاساس في عملية انتقال النفط ودورانه تحت الارض والذي يسمى علميا بهجرة النفط. وعلى ما يبدو فإن الهجرة قد تكون عاملا مهما في كثافة كمية النفط في منطقة دون سواها وقد تكون سببا في سرقة النفط من قبل الدول المجاورة ايضا، ولاسيما إن بعض الدول المحاذية بدأت بحفر آبار نفطية بطريقة الحفر الأفقي ما يعني (هجرة قسرية للنفط) من بلد الى اخر.

ولكن المختصين يؤكدون على ان توقف هذه الهجرة يعتمد بالدرجة الاساس على نوع الصخور التي يرتطم بها و تسمى (المصائد) او (الأفخاخ) (traps) وهذه الصخور تكون صماء تماما (غير مسامية) لاتسمح للنفط بالنفاذ من خلالها، وهذا الاكتشاف المهم في الصناعة النفطية، تم تطويره ليكون ذو فائدة كبير جدا في عمليات تخزين البترول

لسنوات طويلة و بكميات هائلة تحت الارض محتفظا بخواصه الكيمائية وبعيدا عن مخاطر الدمار الذي قد يؤثر فيه، فيما لو تم تخزينه فوق سطح الارض، خصوصا اذا ما عرفنا ان هذه العملية قد لا تكلف كثيرا قياسا بالطريقة التقليدية في التخزين المتبعة لدى بعض الدول والتي تعتمد طريقة الاحواض العملاقة تحت المياه. وللهجرة النفطية هذه فوائد اخرى في عملية توزيع الثروة النفطية في البلدان من ناحية الكمية المستخرجة و الجودة، فقد دلت الاستكشافات النفطية على ان الجودة التي يتصف بها نفط شمال العراق (اقليم كردستان) مثلا تختلف عن الجودة التي يتصف بها نفط ميسان و البصرة و الموصل و حديثة، وبالتالي فان المواد المستخرجة منه تختلف تبعا لهذا التنوع في الجودة، ولعل من المفارقة ان تعرف ان البصرة التي تنتج اكثر من (٧٠٪) من نفط العراق كله، تستورد الغاز الطبيعي المشغل لمولدات الطاقة الكهربائية الضخمة المرتبطة بالشبكة الوطنية من دولة الكويت، فيما تهدر كميات كبيرة منه حرقا بالهواء اثناء عملية استخراج البترول، وكثيرا ما تتوقف هذه المولدات عن انتاج الطاقة الكهربائية نتيجة تأخر وصول حاويات نقل الغاز للعراق بسبب الاعمال الارهابية او الحوادث المرورية في وقت كان باستطاعة العراق انتاج هذا النوع من الغاز في البلاد، من خلال الاستثمار للشركات ذات الخبرات الطويلة في هذا المجال والحصول على فوائد مضاعفة.

وهكذا يرسم النفط عبر هجرته المستمرة، خارطة طريق الحياة الاقتصادية للشعوب والأمم، كما يرسم لها ايضا خارطة طريق حياتها السياسية، فكثيرا ما سمعنا عن نزاعات دولية السبب فيها الاطماع الدولية في البترول لدى دول اخرى، ولعل خير شاهد على ذلك، غزو العراق للكويت والخلاف على ترسيم الحدود مع ايران والكويت.

جلكانات نفط فارغة في ساحة التحرير

شقت إمرأة عراقية صفوف المتواجدين في ساحة التحرير للاحتفال بالذكرى السنوية لإنطلاق تظاهرات ٢٥ شباط عام ٢٠١١، خلفها طفلان بعيون دامعة تحت تأثير البرد القارس، وكان الخوف علامة أخرى تظهر على وجهها ووجوه المتواجدين في الساحة.

كانت السيدة العراقية تحمل جليكانات فارغة مخصصة للنفط الابيض، "أحنه اهل النفط ميتين برد صار أسبوعين لازمين سره بالمحطات"، في هذه الأثناء تلقف منها شباب من المتظاهرين الجليكانات ليصرخون، "أحنه اهل النفط والنفط مو عدنه".

وحسب الخطة المتبعة لشركة توزيع المنتجات النفطية فأن حصة العائلة العراقية من النفط الأبيض هي ٥٠ لترا شهرياً.

ولكن مع الطقس البارد لهذا العام (٢٠١٢)، فإن هذه الحصة لا تكفي للعوائل العراقية التي يعيش قسم منها تحت مستوى خط الفقر ولا تكاد جدران منازلهم تحميهم من الحر والبرد او سقوط الأمطار فوق رؤوسهم.

وتسببت أزمة النفط الأبيض في زياده أعباء الحياة على الكثير من العوائل العراقية وهي تصطف في طوابير محطات التوزيع بالرغم من كونهم مواطنين لبلد يملك ثالث احتياطي من النفط في العالم يقدر بنحو ١١٥ مليار برميل بعد السعودية وايران.

يقول المتحدث الرسمي لوزارة النفط عاصم جهاد: "أن عائدات النفط العراقي بلغت نحو ٨٣ مليار دولار في ٢٠١١" مشيراً الى ان صادرات النفط بلغت ٧٩٠,٥ مليون برميل خلال العام ٢٠١١ فيما كانت ٦٨٩.٩ مليون برميل في العام الذي سبقه وكان معدل صادرات النفط ٢.١٦ مليون برميل يوميا ومعدل سعر بيع للبرميل ١٠٤ دولار خلال العام ٢٠١١ فيما كانت معدلات التصدير ١.٨٩ مليون في اليوم خلال عام ٢٠١٠.

واقرّت الحكومة العراقية في الثامن من كانون الاول/ديسمبر، الموزانة الاتحادية لعام ٢٠١٢ والتي بلغت قيمتها ١٠٠ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٢ بالمئة عن العام السابق، وفقا لبيان حكومي.

وبلغ اجمالي الايرادات الاتحادية ١٠٢ ترليون دينار (نحو ٨٧ مليار دولار) بينها تصدير النفط الخام بمعدل سعر ٨٥ دولار للبرميل الواحد وبقدرة تصديرية تصل الى ٢.٦ مليون برميل يوميا، وفقا للبيان.ويشكل النفط ٩٤ بالمئة من عائدات العراق. ومع كل هذا يبقى المواطن العراقي فريسة لأزمات عدة سواء في بناه التحتيه أو من خلال ممارساته لحياته اليومية.

لا تقلل هذه البيانات عن النفط، من هموم المواطن العراقي الذي يعاني من إنعدام الخدمات مثل الكهرباء والمشتقات النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي للوقود، وخاصة في فصل الشتاء، فجاءت الجلكانات الفارغة في ساحة التحرير كإحتجاج صارخ ضد سياسات الحكومة العراقية فيما يخص الخدمات ورفاهية المواطنين.

shell في لعبة الانتظار

تخسر شركة "شل" العملاقة ٦٠ سنتاً في كل برميل تستخرجه يوميا في حقل مجنون جنوب العراق، هذا ما قاله دييغو بيريز مدير العلاقات العامة في الشركة في البلاد خلال ورشة عمل اقامها المركز الاعلامي المستقل في كردستان ومنظمة المسلة للشفافية ومجموعة صحفيي كركوك في أربيل من ١٠/١٢ إلى ٢٠١١/١٢/١٥ . وأوضح بيريز في محاضرة ألقاها في اليوم الثاني من ورشات العمل ان حقل مجنون ينتج ٦٠-٦٥ الف برميل يومياً, إلاّ أن العقد مع وزارة النفط ينص على انتاج اكثر من ١٧٥ الف برميل كي تحصل على مبلغ ١,٣٩ دولار للبرميل الواحد في العقد المبرم مع وزارة النفط والذي بدوره يخضع لاستقطاعات ضريبية بنسبة ٣٥٪ وهي بذلك لا تحقق اي أرباح في الوقت الحالي. واضاف بيريز في سياق محاضرته أن "شروط العقد تتيح للشركة تحقيق المردود بعد بلوغ الانتاج النسبة المتفق عليها والتي تمثل نسبة ارباح ٦٠٪ للشركة و٤٠٪ للحكومة العراقية، وذلك بعد استقطاع ضريبي". وكما أوضح في بهذ الصدد أن التعاقد تم بين وزارة النفط وشركة شل بمشاركة شركة يابانية بنسبة ٥٪ على مدى عشرين عاما مقبلا. ويرى بيريز ان الحكومة العراقية حصلت على عقد جيد ومثمر على عكس شركة شل، إنما للشركة طموح مستقبلي بأن تحصل على إنتاج ما ينصه العقد بعد عامين وزيادة نسبة الانتاج الى (٧,١) مليون برميل خلال فترة العقد.

ويرجع خبراء شركة شل الموافقة على الاستثمار في الجنوب رغم خسارتها، إلى خطط مستقبلية ومصالح كبيرة في العراق لدى الشركة. كما تأمل بتمديد عقودها في العراق لأكثر من خمسين عاماً وتأمل مستقبلاً بالحصول على عقود اكثر واوسع، من جهتها اعلنت وزارة النفط العراقية في وقت سابق انها وقعت رسمياً عقد تأسيس شركة غاز البصرة مع شركتي شل ومتسوبيشي، لتوفير ٦٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز بشكل مبدئي. ويأتي ابرام هذا العقد ضمن خطط شركة شل المستقبلية حيث ان أستثمار الغاز المحروق المصاحب لعمليات استخراج النفط والذي يهدر اكثر من ٧٠٠ الف م مكعب يومياً كان العامل الاكبر لإبرام الصفقة، وفي تصريح سابق، بين عاصم جهاد أن العقد سينتج جزءا كبيرا من الغاز الذي يستخدم في توليد المحطات الكهربائية والصناعات البتروكيماوية كاشفاً، عن أن العقد سيوفر ٦٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز بشكل مبدئي، وأن شركة غاز البصرة خاضعة للقوانين العراقية والرسوم والضرائب والتي تقدر بنسبة ٣٨٪ يذكر ان وزارة النفط قد اعلنت ان عائدات العراق من تأسيس شركة غاز البصرة ستبلغ ٣١ مليار دولار خلال الـ٢٥ عاماً المقبلة، موضحةً :أن إنتاج الشركة سيغطي حاجة المحطات الكهربائية والبالغة أكثر من ٣٥٠٠ مليون قدم مكعب، وأن الكلفة الاستثمارية لمشروع تأسيس الشركة بحدود ١٧ مليار دولار، منها ١٢ مليار و٦٠٠ مليون دولار لتأهيل المنشآت الحالية وإنشاء وحدات جديدة، في حين عد خبراء اقتصاديون في محافظة البصرة، العقد المبرم بين وزارة النفط وشركة شل العالمية، عقد مشاركة وموضوعا مهنيا اقتصاديا نفطيا يمثل حجر الزاوية لبناء صناعة الغاز في العراق،

وتتولى شركة شل اصلا مهمة تشغيل حقل مجنون الذي يحوي ١٢ مليار برميل نفطي وهي ايضاً شريك صغير مع اكسون موبيل في حقل غرب القرنة الاول وكانت الشركة من بين اوائل الشركات التي دخلت العراق بعد سقوط نظام صدام، وإبرامها عقد شركة غاز البصرة يجعلها أكبر لاعب في قطاع البلد النفطي.

قدم في الجنوب وعين على كردستان

ولا تجهل (شل) المخزون الهائل من النفط والغاز في إقليم كردستان، والذي باتت الشركات العالمية تتهافت عليه من كل حدب وصوب، إنما في ظل تجميد قانون للنفط والغاز متفق عليه؛ لم تجرؤ (شل) حتى الآن على الدخول إلى هذه المنطقة.

رسم (دييغو بيريز) الذي يترأس قسم العلاقات العامة في هذه الشركة العملاقة إبتسامة كبيرة على وجهه حين سأل عن إمكانية عمل الشركة في كردستان وبدا غير مهتم بهذه المنطقة قائلاً : "في الحقيقة نحن لسنا مهتمين بالعمل في كردستان؛ فقد قررنا ان نكتفي بعملنا الكبير والواسع في جنوب العراق".

ويبدو أن شركة (شل) محقة الى حد كبير في عدم خوض هذه المغامرة، خصوصا إذا علمنا أن (٩٠٪) من نفط العراق متركز في المنطقة الجنوبية التي تخضع لقوانين بغداد؛ والتي ما زالت تهدد جميع الشركات العالمية بحرمانها من أي إستثمار في تلك المنطقة الشاسعة إذا ما فكرت بالعمل في المنطقة الشمالية التي تخضع لقوانين حكومة كردستان في أربيل.

لكن ما صرح به (دييغو بيريز) لم يكن حقيقيا رغم أنه أستخدم مصطلح (في الحقيقة) في بداية كلامه، ذلك ان شركة (شل) تعمل على

أكثر من صعيد للحصول على جزء يليق بسمعتها الدولية العريقة في مجال النفط والغاز من كعكة كردستان النفطية، ولعل حرصها الشديد على حضور مؤتمر النفط والغاز الذي عقدته حكومة كردستان منتصف شهر تشرين الثاني نوفمبر المنصرم في أربيل كان إشارة واضحة على عدم تنازلها بسهولة عن حصتها من هذه الكعكة.

أن شركة (شل) التي تعمل حاليا بشكل محموم في حقول النفط والغاز في جنوب العراق، تدرك جيدا أن المشاكل الموجودة حاليا بين بغداد وأربيل ليست سوى مشاكل سياسية مؤقتة وأنها ستجد طريقها نحو الحل اليوم أو غدا، إستنادا الى هذا الإعتقاد الذي يبدو واقعيا لا تريد شركة (شل) أن تقف مندهشة وبلا حول ولا قوة في لحظة إنتهاء تلك المشاكل؛ ولذلك فهي تعمل على تعبيد طرق خلفية لدخولها الى كردستان في المستقبل، وتلك الطرق الخلفية هي في حقيقة الأمر خطتها البديلة التي لن تتوانى عن تنفيذها عند ظهور أول بوادر انفراج الأزمة بين بغداد وأربيل.

الشراكة.. شر لا بد منه!

تقول مثيولوجيا شرقية قديمة "أن الشراكة طريق متعرجة لا تؤدي الى الربح في معظم الحالات".

ولكن في عالم اليوم حيث كل شيء صار متداخلا ومترابطا، لابد للدول والأفراد معا أن يسلكوا هذا الطريق الذي تقف الشركات العالمية العملاقة مثل (شل، واكسون موبيل) على جانبيه بكل قوة.

تتركز ثروات النفط والغاز في النصف الجنوبي من العالم؛ بينما تتركز الخبرات العملية في نصفه الشمالي، ولكي يتمتع الجميع بهذه الثروات الطبيعية المتدفقة، لابد أن يتشارك الطرفان ليشكلا معادلة إقتصادية غير متوازنة في معظم الحالات!.

يبلغ إحتياطي النفط العراقي نحو (١١٥) مليار برميل، مما يجعله ثاني أكبر خزان نفطي معروف في العالم بعد السعودية، ويتركز الجزء الأعظم من هذا الاحتياطي في محافظة البصرة حيث يوجد (١٥) حقلاً تحتوي على أكثر من (٥٩٪) من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي، وينتج العراق حسب التقديرات الأخيرة (٢) مليون برميل يومياً، وهو بهذه الكمية يحتل المرتبة (١٣) بين دول العالم من حيث إنتاج النفط، كما يبلغ إحتياطي العراق من الغاز الطبيعي نحو (٣٠٠٠) مليار متر مكعب، وهو ينتج نحو (١٥) مليار متر مكعب يوميا، وهو بهذه الكمية يحتل المرتبة (١٠) بين دول العالم من حيث إنتاج الغاز.

لكن هذه المليارات من براميل النفط وأمتار الغاز لا تساوي شيئا بدون الخبرات العالمية في مجال صناعة النفط والغاز، حيث يفتقر العراق لهذه الخبرات شأنه في ذلك شأن بقية الدول النفطية في هذه المنطقة، ومن هنا تأتي حتمية التعاقد والتشارك مع هذه الخبرات العاملية التي تملك كل وسائل الإنتاج الخاصة بهذه الصناعة.

ولكن الصورة الكلاسيكية التي ما زالت عالقة في أذهان شعوب هذه المنطقة تظهر هذه الشركات مثل مصاص دماء يعيش على عاتق هذه الشعوب، بينما تظهر الحكومات المحلية في هذه الصورة مثل وحش كاسر يريد أمتلاك المزيد من القوة والثروة ليضرب بها معارضيه ومنتقدي طريقة حكمه التي تتسم بالدكتاتورية والعنف وتزوير الإنتخابات.

ولقد شعر العالم الحر ببشاعة هذه الصورة التي تستند على حكمة الشركات بالحصول على المزيد من الأرباح والحكومات التي لا يهمها هدر الثروات الوطنية في سبيل بقائها في قمة هرم السلطة، فأرتفعت الأصوات المنادية بضرورة وضع قيود جديدة على هذه العقود التي تبرم بين الحكومات النفطية والشركات المستثمرة في هذا المجال، وتطالب هذه الأصوات بأدخال جميع هذه العقود في منظومة الشفافية الدولية التي دخلها العراق ليس بسبب قناعته بالشفافية بل تحت ضغط الأصوات المنادية بها.

ورغم ذلك ما زال الشارع العراقي والكردستاني ينظر الى الشركات العالمية المتعاقدة مع بغداد وأربيل أيضا، بعين أقل ما يقال عنها أنها متشائمة ومشكوك في أمرها!! فالمواطن العراقي لم يشعر يوما أن هذه

الشركات تعمل من أجل تطوير وتحسين حياته، بل كانت دوما حسب المفهوم الشعبي، دجاجة تبيض ذهبا للأنظمة السياسية في بلد لا تستطيع معظم العوائل فيه أن تجلس حول مائدة عامرة بالدجاج والبيض الإعتيادي.

كركوك: مدينة النفط والكتمان

"مدينتي مغطاة بالنفط الذي يتصارع السياسيون عليه ليلا ونهارا، إنما لا يعرف مواطنوها وصحفيوها كم من النفط يتم إنتاجه وتصديره يومياً". هذا ما يقوله چيا نوري (٩٢ عاماً) وهو صحفي من كركوك اضطر لترك مدينته بسبب سياسات صدام حسين وعاش بعيداً عنها لسنوات أثناء حكم نظام البعث. عاد چيا نوري لمدينته بعد عام ٢٠٠٣ وبدأ يعمل في حقل الصحافة ويعد التقارير عن البترول، لكن بسبب العراقيل التي يضعها المسؤولون الحكوميون لم يستطع إيصال ما أراده من المعلومات حول البترول للمواطنين، حيث يقول "المسؤولون في شركة نفط الشمال والحكوميون في كركوك، ليسوا مستعدين لإعطاء أية معلومة فيما يخص النفط".

قد يكون نقص المعلومات فيما يخص النفط في العراق هو السبب الذي دفع المركز الإعلامي المستقل في كردستان ((IMCK ومنظمة NPA)) ومنظمة المسلة وجماعة صحفيي كركوك لإقامة ثلاث دورات صحفية خاصة بتغطية أخبار المصادر الطبيعية وكتابة قصص صحفية عن البترول والغاز والمياه عامي (٢٠١١-٢٠١٢). تقام هذه الدورات في وقت يتم العمل بقانون قديم للنفط والغاز، كما ان هناك سجالا كبيرا بين الأطراف السياسية العراقية لإقرار قانون جديد للنفط والغاز يرضي الجميع.

يذكر ان منظمة (NPA) قدمت هذا المشروع وقام المركز الإعلامي

المستقبل في كردستان بالتعاون مع منظمة المسلة وجماعة صحفيي كركوك بتطويره وإقامة ثلاث دورات متتالية عنه في عاصمة إقليم كردستان أربيل وشارك فيها صحفيون من كركوك والبصرة والناصرية والديوانية وبغداد والموصل. أقيـ ت الدورة الأولى والثانية في شهري (ايلول/سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١) وكان من المفترض ان تقام الدورة الثالثة والأخيرة في شهر (اذار/ مارس ٢٠١٢). وتأتي هذه الدورات في وقت تنبأت فيه وكالة الطاقة الدولية ان يتصدر العراق بحلول عام (٢٠٣٥) الدول المصدرة للنفط، وبالتالي، من شأن تطوير صناعة الطاقة في البلاد، ان تترك أثرا كبيرا في الأسواق العالمية. يشير منظم الدورة "ياد جلال" إلى إعتماد المركز الإعلامي المستقل على التاريخ المهني للصحفيين الذين شاركوا في الدورات الخاصة بالمصادر الطبيعية قائلاً: " نريد من خلال هذه الدورات تدريب الصحفي العراقي على آخر ما توصلت إليه قنوات الإتصال والمعلومات فيما يخص المصادر الطبيعية، وذلك من خلال صحفيين ومختصين وخبراء في مجال النفط بالعراق".

والهدف من مثل هذه الدورات كما يشير ياد جلال هو صناعة صحافة خاصة بالمصادر الطبيعية وإعداد صحفيين مختصين في هذا المجال، ذلك ان الصحفيين في العراق، حسب رأيه، يفتقرون للمعلومات عن النفط والغاز والمياه، ولا يعرفون شيئاً عما يجري بخصوص العقود النفطية التي يتم إبرامها بين شركات النفط والحكومة.

وفي ذات السياق يشير منظم جماعة صحفيي كركوك "سوران رحمن" إلى أهمية مثل هذه الدورات بالنسبة للصحفيين العراقيين حيث بإمكانهم توعية المواطن فيما يخص أعمال الحكومة في مجال النفط من خلال نقل المعلومات وكتابة قصص صحفية تلقي الضوء على العقود العقود النفطية

وسبل إستثمارها في التنمية وتطوير البلاد.

ويشير "سوران رحمن" إلى ان المشكلة في العراق هي عدم وجود الشفافية والغموض والجهل بما يدور حول العقود النفطية وإيرادات الشركات الأجنبية وآليات علاقتها بالحكومة قائلاً: يمكن العثور من خلال مثل هذه الدورات على تلك الخيوط التي تمكّن الصحفي من نقل المعلومات إلى المواطنين". ويقول في السياق ذاته: "لقد ولى الزمن الذي يخفي فيه المسؤولون المعلومات عن المواطنين، وعلى الصحفي بالتالي ان يقوم بدوره وينقل المعلومات بشكل مهني إلى المواطنين".

في الدورة الأولى التي أقيمت في شهر (ايلول/سبتمبر ٢٠١١) تم العمل على تاريخ النفط في العراق و مياه أربيل وأسباب تلوث البيئة، وإثر الصناعة النفطية وسبل إستخراج النفط. أما في الدورة الثانية فتوزعت المواضيع بين العقود النفطية المبرمة بين شركة شل العالمية والحكومة العراقية وآلياتها ومشاركة الشركة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في المناطق التي تعمل وتستخرج فيها النفط وعلاقة العراق بالشفافية الدولية ومواضيع أخرى عن الغاز والمياه.

عدنان مياح، مدير مشاريع منظمة المسلة المكلفة بمراقبة مبادرة الشفافية، سلط الضوء خلال محاضرة ألقاها في الدورة الثانية على موقع العراق في الشفافية الدولية وقدم معلومات غير رسمية عن النفط والتبادلات الإقتصادية، موضحاً، أن الغموض في العقود النفطية هو إحدى المشاكل الكبيرة التي تعيق عمل الصحفيين في إقليم كردستان والعراق في نقل المعلومات. ويقول في مقابلة لمجلة (سفيل) وهي اسبوعية كردية تصدر في أربيل، "ولذلك أراه من الضروري ان نتحدث عن الشفافية كلما تحدثنا عن النفط". ولا يخفي عدنان مياح بأنه أدرك خلال

هذه الدورة أن الصحفيين في العراق لا يملكون معلومات مهمة عن النفط والعقود النفطية وتفاصيلها وآليات تنفيذها.

دييغو بيريز، مدير علاقات شركة شل في العراق، وكان واحداً من الخبراء الذين تمت دعوتهم لإلقاء محاضرة عن أعمال الشركة وعلاقة البترول بسياسات التنمية والمحافظة على البيئة والإهتمام بالحياة الإجتماعية والإقتصادية المحلية في المناطق التي يتم فيه إستخراج وإنتاج النفط، يرى أن للصحفيين العراقيين الحق في الحصول على المعلومات قائلاً: "يجب ان يحصل الصحفيون العراقيون على المعلومات الكاملة فيما يخص تاريخ النفط والإستراتيجيات النفطية في البلاد، فحين يتسلح الصحفي بالمعلومات، تتسع أفكاره ويعرف كيف يبحث عن الأسئلة".

وبشيء من الأسف يقول دييغو، " للأسف، أكتشفت أثناء إلقاء محاضرتي عن النفط، أن معلومات الصحفيين العراقيين عن النفط لا تتجاوز الإستثمار، ولكن من المهم الحصول على المعلومات حول العقود وتطوير الحقول وتأثر البيئة بكل ذلك وإعداد التقارير والقصص عنها".

خالد سليمان، وهو صحفي كردي ومدرب مشارك في دورات "كنوز العراق" يقول "من خلال الإطلاع على التقارير اليومية للصحفيين المشاركين في الدورة، يتبين لنا أن الصحفيين يفتقدون المعلومات فيما يخص النفط في العراق". ويضيف خالد سليمان الذي عاش فترة خارج العراق وكان رئيساً لتحرير مجلة "هفتانة" الكردية قائلاً، "على الصحفيين العراقيين إثارة مواضيع مثل النفط والبيئة، والإيرادات، والعقود و الأرباح، فنقل المعلومات عن هذه المواضيع يجعل من الصحفي ممثلاً للمواطن لمراقبة الأشياء".

البترو - دولار

رغم ان العراق يعد واحدا من البلاد الغنية من ناحية المصادر الطبيعية وعضو في منظمة "أوبك" و يصدر يومياً (٢٠٠) مليون برميل نفط، لكن العراقيين يواجهون يومياً أسئلة تتعلق بإستثمار النفط في خدمة المواطنين ومعرفة سبل إستخراجه وإبرام العقود وممارسة الشفافية في إنتاجه وبيعه في الأسواق العالمية. المواطنون العراقيون لا يجهلون المعلومات فيما يتعلق بالنفط وإستخراجه وبيعه وتسخين الأسواق العالمية فحسب، بل هم "ضحايا"هذا الذهب الأسود إذ تنتشر بينهم يوما بعد يوم البطالة والفقر والمآسي. إختصاراً، لا يعرف العراقيون أين يذهب كل هذا النفط و يسخن جيب مَن؟!

يشكل نفط مدينة كركوك ١١٪ من إجمالي نفط العراق ويصدر منه يومياً (٤٥٠) برميلا، إنما لم يفد هذا الكنز الكركوكيين حيث يقولون عن مدينتهم والنفط (لنا الدخان وللأجنبي الثمار). ذلك انه (النفط) بالإضافة إلى عدم إستثماره في تنمية الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، تسبب بآثار صحية وبيئية سيئة لسكان المدينة. فالحكومات العراقية المتعاقبة لم تكتف بزيادة إنتاج النفط وتدمير بيئة كركوك وعدم أخذ متطلبات سكان كركوك المتمثلة بفرص العمل والرفاهية والمحافظة على البيئة في الحسبان، وحولت المدينة تحت يافطات كثيرة، منها حب كركوك على سبيل المثال، إلى ساحة للصراعات السياسية والرغبة في الهيمنة

عليها. خلاصة القول لقد أصبح النفط نقمة على كركوك بدلا من ان يكون نعمة.

منذ عامين من الآن أصبحت كركوك تتمتع بدولار لكل برميل من النفط، الا انه حتى في هذا الأمر، ظهرت إلى العلن عراقيل خلقتها الحكومة المركزية أمام حكومة كركوك المحلية فيما يتعلق بتطبيق سياسة البترو-دولار في المدينة. وكان من المفترض ان تضع إدارة كركوك خطة لتطوير الخدمات من خلال المبالغ التي تجنيها المحافظة من سياسة البترودولار، وقد إتفقت بخصوص تنفيذ تلك الخطة مع حكومة إقليم كردستان لشراء (٢٠٠) ميغاواط من الكهرباء لمدة ثلاثة أشهر، ولكن رغم توقيع العقد بين إدارة كركوك وحكومة الإقليم، لم توقع وزارة المالية الإتحادية على صرف قيمة العقد وهي (٢٠٠) مليار دينار وتم تحويل الملف برمته إلى مشروع تنمية الأقاليم، أي وضعه بين الملفات النائمة المتعلقة بالمدينة. إختصاراً، نظرت جميع الحكومات العراقية المتعاقة والحكومة الحالية من ضمنها بطبيعة الحال، إلى كركوك كبقرة حلوب دون إعطائها حتى العلف، ولذلك يمكن القول بأن النفط في المدينة مجرد نقمة لا غير.

الكرد وشركة نفط الشمال

منذ سقوط نظام البعث، لا تزال هناك آثار التعريب وطرد العاملين الكرد في قطاع النفط في كركوك. وتشير المعلومات إلى ان هناك مخاطر ملحوظة تجاه الكرد في شركة نفط الشمال في كركوك حيث تشرف على إنتاج النفط في ثمان محافظات عراقية من مجموع (١٨) محافظة، ولديها ثمان محطات للإنتاج تشمل حقول (باي حسن و باباكركر و جمبور و كركوك و إسماعيل وخباز)، كما ان حدود عملها تصل إلى كل من تركيا وسوريا والأردن وإيران.

تشير المصادر التاريخية إلى أن شركة نفط الشمال التي تم تأسيسها بعد إكتشاف النفط في كركوك عام ١٩٢٧ من قبل الإنجليز وكان مسؤولها الأول إنجليزي. لقد اعتمدت الشركة منذ تأسيسها التعيينات بين مكونات المدينة وأطرافها ومدن أخرى دون أي تمييز، إنما بسبب الغلبة الكردية سكانياً في تلك الفترة كانت الأكثرية من العاملين في الشركة من القومية الكردية.

بقيت نسبة العاملين الكرد على حالها إلى عام ١٩٧٢ إذ تم فيه تأميم النفط من قبل الحكومة العراقية بقيادة حزب البعث. في البداية لم يستطع البعث طرد العاملين الكرد وذلك بسبب عدم قدرته على مثل هذه الخطوة، ولكن مع بسط سيطرته على مؤسسات الدولة بدأ بنقل الكرد من الشركة وكانت الخطوة الأولى عام ١٩٧٤ حيث لما يزل وقف إطلاق النار

بين الحكومة والقيادة الكردية سارياً.

ان التغييرات التي جرت على تركيبة الشركة ونسبة العاملين فيها عام ١٩٧٤ من قبل الحكومة، ما زالت سارية إلى اليوم في مدينة كركوك ولم يستطع المسؤولون الكرد فيها استعادة مسؤولية إدارة الشركة. إلاّ ان المشكلة التي تواجه المتابعين فيما يخص نسبة العاملين الكرد في الشركة، هي عدم وجود إحصاء دقيق لذلك، ولا تعطي إدارة الشركة معلومات حول ذلك، فيما تشير معلومات ان من بين ١٢ ألف موظف وعامل في الشركة، لا يتجاوز عدد الكرد ٩٥٠ شخصاً, أي نسبة ٨٪.

وبشأن هذه الموضوع يقول عضو اللجنة الصناعية والإقتصادية في مجلس محافظة كركوك فؤاد حسين شواني، " لا تستشير وزارة النفط الإتحادية حكومة كركوك المحلية فيما يخص التعيينات ولم توجه لها أي كتاب رسمي، بينما كان من المقرر أن لا يتم تعيين أي شخص من قبل الشركة دون إستشارة المحافظة", ويضيف شواني قائلاً "لا يعرف مجلس محافظة المدينة ما يجري داخل الشركة سوى المعلومات التي تنشر في وسائل الإعلام".

وفي السياق ذاته يشير حسن توران رئيس مجلس المحافظة، إلى إنتهاكات شركة نفط الشمال حيث تمارس ذات السياسة التي كان يمارسها النظام العراقي السابق وتحصر التعيينات لصالح طرف واحد دون إعطاء الحق للأطراف الأخرى فيما يتعلق بالوظائف داخل الشركة". ويتحدث السيد توران عن مبررات تسوقها (نفط الشمال) لإبقاء الوظائف المؤقتة بغية جعلها وظائف دائمة، كما تمنع توظيف أكثر من شخص داخل عائلة واحدة في الشركة دون توضيح هذا الأمر وإعطاء المعلومات

للموظفين عن هذا القانون الذي لم يعمل به في تاريخ العراق.

لم يخف رئيس مجلس المحافظة أن إنتاج النفط في حقول المدينة قلّ في العام الأخير مقارنة مع الأعوام الماضية. ويوضح في سياق كلامه أن تراجع إنتاج النفط بنسبة ١٠٠ ألف بريل يومياً سبب خسارة ١٠٠ ألف دولار تم تخصيصه للمدينة وفق سياسة (البتر-دولار).

ويطالب السيد توران وزارة النفط بالقول، "على الوزارة إرسال لجنة خاصة إلى كركوك لمتابعة المشاكل المتعلقة بـ(نفط الشمال) وذلك بالتعاون مع مجلس المحافظة. ففي وقت أنجزت شركة نفط الجنوب مجموعة مشاريع خدمية لمدينة البصرة، لم تنجز مثيلتها في كركوك مشروع خدمي يذكر, رغم انها تحتكر ٣٠٪ من أراضي المدينة.

وجاء في وثيقة تعود إلى وزارة النفط ونشرتها أسبوعية (هة والَ) التي تصدر في كركوك في عددها الصادر يوم ٢٠١٠/٦/٢٧ ، "تعيين (٦٥٥) شخصا في شركة نفط الشمال و (٧٠٣) اشخاص في شركة المنتجات النفطية و (٨٠) شخصا في شركة غاز الشمال و (٤٨) في شركة نفط ميسان و (٣٨٠) في مصفى الشمال. ولم تشكل حصة كركوك في تلك التعيينات التي وصلت إلى (١٨٨٦) حسب الوثيقة ذاتها سوى (٢٢٧) شخصا وكان نصيب الكرد بين هذا الرقم (٣٠) شخصاً..

من جانبه يدحض معتصم أكرم وهو نائب وزير نفط العراق قسما من تلك المعلومات، ويشير إلى ان عدد العاملين الكرد الدائميين في (نفط الشمال) قبل عام (٢٠٠٣) كان (٨٣) شخصا، بينما وصل هذا العدد عام (٢٠١٠) إلى ١٣٥٤، ومن بين هذا العدد (٤٣٢) هم موظفون دائميون، (٢٠٣) يعملون بالتعاقد، و (٣٦٥) شخصا نقلوا إلى الشركة، بالمقابل

تمت إعادة تعيين (٢٧١) شخصاً. وبالتالي، كان عدد الموظفين الدائميين عام ٢٠٠٣ بالشكل التالي:

٢٠٦ موظف دائمي

٢٥ عقدا

وفي نهاية عام ٢٠١٠ وصلت النسبة إلى ٥٤٢ في النفط الشمال، بينما كان العدد قبل ٢٠٠٣ كان ٢٠٦ و٧٣٦ في شركة غاز الشمال، بينما كان العدد قبل ٢٠٠٣ كان ١٨٦ وفي سلك الشرطة كان العدد قبل ٢٠٠٣ يصل إلى ١٣ شخصاً، بينما الآن يصل العدد إلى ٢٩٣٢ شخصا.

في شركة مصفى الشمال كان العدد يصل إلى ١٣ ، بينما الآن يصل إلى ٥٢ شخصا.

ويذكر في السياق أن التوزيع القومي والعرقي في شركة نفط الشمال كما تم توثيقه في أواسط العقد الخامس من القرن المنصرم كان بالشكل التالي: قبل عام من إسقاط النظام الملكي أي في عام ١٩٥٧ كانت نسبة العرب في الشركة تشكل ١٪ ونسبة التركمان تشكل ١٦. ونسبة الآشوريين ٤٠٪، أما نسبة الكرد فكانت تشكل ٣٨٪ من العاملين في الشركة.

النفط بين ارتفاع الصادرات وغياب التنمية

يعد ارتفاع صادرات النفط خلال الشهر الأول من العام الحالي (٢٠١٢) بسبب زيادات طرأت على متوسط صادرات النفط في البلاد، مفارقة مع ما انتج في أواخر العام الماضي، ذلك انه يشكل عاملاً لتقوية الاقتصاد العراقي الذي يعتمد أساساً على زيادة واردات النفط، إذا ما أخذنا بنظر الإعتبارالضعف الواضح في جانب الاستثمار الحكومي في هذا القطاع.

المسؤولون في الدولة العراقية طالبوا وزارة المالية بزيادة التخصيصات الواردة من الصادرات النفطية المتزايدة خلال العام الماضي والتي بلغت اكثر من ٧ مليارات دولار، لكن الدولة من جانبها لم تعط أكثر من مليارين ونصف المليار الى وزارة النفط. ولا يكفي هذا المبلغ في الإستثمار واعادة الاعمار ضمن المشاريع الخاصة بوزارة النفط.

بلغ العجز المالي قرابة (٢١) تريليون دينار في الموازنة المالية لهذا العام، ولكن ارتفاع صادرات النفط العراقي وعدم هبوط سعر البرميل الواحد عن ٨٠ دولارا، سيكون سبباً في ارتفاع حسابات الموازنة العامة الاتحادية مع المصادقة على الميزانية لهذا العام بحسب قول الخبراء الاقتصاديين.

في نهاية كل عام تحتسب وزارة المالية إجمالي الواردات وتوظفها لسد عجز الموازنة، فإما انتفاء عجز الموازنة التقديرية، او حصول فائض نتيجة

الزيادة في الأسعار، وبالتالي إحالة الأموال الى ميزانية العام الحالي وصرف الباقي وفق الية صرف الموارد كما حصل في الأعوام السابقة.

وكانت وزارة التخطيط، قد أعلنت في الـ٢٢ من ايلول الماضي من عام ٢٠١١، أن الموازنة المالية للعام الحالي ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥٪ منها خصصت للموازنة الاستثمارية وبعجز بلغ ١٣,٢ مليار دولار.

يمكن القول في هذا السياق بأن الإقتصاد العراقي، اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد على واردات النفط من خلال زيادة صادراته مما يحتم على القطاعات النفطية العمل بجهد أكبر لإستحصال نتائج مرضية، اما خطط القطاعات الاقتصادية فاقتصرت على الاكتفاء بالمنتوج النفطي دون ايجاد حلول تكفل النهوض بالاقتصاد العراقي عبر تفعيل جوانبه الاخرى والتي تمثل بالزراعة والصناعة والتجارة التي ما زالت من القطاعات غير الحيوية وغير المرغوب بها وقد تحمل المرحلة المقبلة، اهتماما اوسعا في هذه القطاعات لزيادة موارد الموازنة المالية لهذا العام حسب قول المسؤوليين في البرلمان.

النفط العراقي بين الضبابية وغياب الاستراتيجية

يحمل العراق في جوفه ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم يبلغ ١١٥ مليار برميل ما نسبته ١٢ ٪ من احتياطي العالم في حين يبلغ احتياطي الغاز ٣ ترليون متر مكعب وبنسبة ٣,٥ ٪ من احتياطي العالم المقدر بـ(١٥٠) ترليون متر مكعب، بحسب المسؤول الحكومي في شركة نفط الشمال، فرهاد حمزة، إضافة إلى الاحتياطيات غير المثبته في الصحراء الغربية والجزيرة وبقية المحافظات توصل احتياطي العراق في المستقبل إلى ٢٥٠ مليار برميل.

ويعد العراق احد مؤسسي منظمة "أوبك" حيث بدأت اول خطوات انتاج النفط في حقل بابا گرگر في كركوك في العام ١٩٢٧، ومن ثمّ توالى في الحقول الأخرى، وبعد تأميم النفط العراقي في عهد النظام البعثي عام ١٩٧٢، شهد القطاع فترة ذهبية استمرت حتى عام ١٩٧٩، ولم يستمر الحال على ماهو عليه وذلك نتيجة لسياسات النظام الحاكم انذاك ومغامراته وسوء بعض قراراته إذ عرّض القطاع النفطي للمخاطر حين دخل في حرب طويلة مع إيران عام ١٩٨٠، كما عرّضه للحظر والعقوبات من قبل المجتمع الدولي بدءاً من عام ١٩٩٠ حين احتل دولة الكويت، مما ألحق به أضراراً فادحة حيث تنعكس الآثار الكارثية لتلك السياسة إلى يومنا هذا عبر تحديات جمة.

والمشكلة الكبرى التي يعيشها العراق الآن هي انه بلد ريعي، يعتمد

في بناء مؤسساته على إيرادات النفط، والبالغة ٨٥ مليار دولار سنوياً، أي ٩٠ في المئة من مجمل الإيرادات العامة البالغة ١١٠ مليارات دولار. وبحسب وزير النفط الاسبق ابراهيم بحر العلوم "فإن الكارثة تكمن في عدم وجود رؤية واضحة في بناء قاعدة نفطية رصينة تنعكس ايجابا على البنية التحتية للبلاد تتماشى مع رفع المظلومية عن المواطن في تحصيل ما يمتلكه من حصة في ثروته الطبيعية ".

إنما الغريب في الأمر هو أن البرلمان العراقي يدرج في مناقشاته والقوانين التي ينبغي التصويت عليها تحت قبته أموراً لا تمت إلى هموم الناس وتحصيلهم على ابسط حقوقهم في ثروتهم المسلوبة منذ عقود، فعلى سبيل المثال اعطى البرلمان الأولوية لمناقشة قانون منع التدخين في الأماكن العامة في حين ترك ماهو اهم على طاولته (قانون النفط والغاز) الذي مازال يقبع في ادراج المجلس.

غياب الرؤية الاقتصادية الإستراتيجية الواضحة في توظيف منافع القطاع النفطي في الاستثمارات الصناعية والزراعية وقطاع الخدمات فضلا عن مواكبة التقنيات الحديثة في انتاج النفط وتسويقه وايجاد البدائل تحسبا للمتغيرات الدولية، أدى إلى عدم وجود نمو اقتصادي واضح، مهدرا نحو ٤٠٠ مليار دولار خلال الاعوام التسعة الماضية، ولم تترجم هذه الإيرادات الكبيرة إلى حركة اقتصادية واعدة لإعادة بناء العراق وفق تكنولوجيا متطورة. فالمعطيات تشير الى هدر قرابة ٧٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا في حقول الجنوب و ١٥٠ مليون قدم مكعب في الحقول الشمالية.

الصحفي الاقتصادي الامريكي (بين بريدن) الذي يعمل مديرا لمكتب

العراق في موقع (تقارير النفط) وصف ملف ادارة الملف النفطي بالذي يفتقر الى العمل بروحية الفريق الواحد برغم وجودة خبرات عراقية لايستهان بها والتي ظهرت جليا عندما حملت مسودة قانون النفط والغاز بصمات ذات صبغة سياسية، مشيرا الى ضرورة الاستخدام الامثل والاستفادة من تجارب وخبرات الدولة المتقدمة في هذا المجال. وبرغم الضبابية التي تكتنف القطاع النفطي، بسبب سوء الإدارات المتعاقبة في حكم البلاد، والتي اعتمدت على النفط كطاقة لشحن مسيرتها الحزبية والفئوية، من دون الالتفات إلى أبسط حاجات المواطن، في الوقت الذي تشير فيه تقديرات منظمة الاوبك والاوابك والمنظمات الدولية بمستقبل واعد للعراق اذا انتهج رؤية واستراتيجية صائبة ما زالت غائبة عن ارض الواقع.

التأثير السياسي على الواقع النفطي في العراق

شهدت العقود الأولى من عمر الدولة العراقية الحديثة تجاذبات عديدة بين الدول او القوى التي تمثلت مصالحها في النظام السياسي الملكي الذي كان يبدي مرونة عالية باتجاه الحفاظ على مصالح الغرب الرأسمالي مقابل حصوله على الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي. إنما بعد مجيء ثورة تموز عام ١٩٥٨ وكتحصيل حاصل لتطور الوعي السياسي للشعوب بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحرير الشعوب من هيمنة القوى الاستعمارية التي كانت تمسك بخيوط السياسة والاقتصاد في هذه البلدان، ترسخ شعور لدى عامة الناس، مثلما لدى النخب السياسية والعسكرية بأن الانظمة الملكية كانت ترعى مصالح الغرب اكثر من رعايتها لمصالح شعوبها، ومن هنا يمكن ان نفهم قرارات التأميم التي بدأت في مصر انطلاقاً من قناة السويس عام ١٩٥٦، ليردفها العراق بإعلان قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ الخاص بتحديد نطاق عمل الشركات الأجنبية، ويبدو ان هذا القانون كان بمثابة انذار بالخطر الداهم بالنسبة للدول الغربية التي كانت شركاتها تحتكر حقوق التنقيب والإنتاج والتصدير للنفط العراقي، لذلك شرعت في دعم اي نشاط سياسي مناوىء للأنظمة العسكرية ذات الصبغة الوطنية في المنطقة.

وفي شهر آب من العام نفسه بدأ مشوار المفاوضات الطويلة بين الحكومة العراقية التي ارادت حسم هذا الموضوع بما يحقق مصلحة

حقيقية للعراق ويسترد حقوقه المهدورة في العهود السابقة من دون اللجوء الى الحلول المباشرة كالتأمينات وتظهر مدى المرونة التي تحلى بها المفاوضون العراقيون في مقابل التصلب غير المسوغ من شركات النفط، وقد عقدت جولات عديدة من المفاوضات شملت نحو ٢٨ اجتماعاً على مدى ثلاث سنوات، ولم تحرز هذه المفاوضات الماراثونية اي تقدم يذكر، ذلك ان شركات النفط كانت تتجاهل التحولات السياسية والاجتماعية التي يمر بها العراق، كما تتجاهل حاجته الماسة الى الاعمار والبناء، ولعل ثباتها على مواقف غير منصفة هو الذي حدا بالحكومة العراقية الى تشريع قانون رقم(٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي حددت بموجبه مناطق امتيازات الشركات النفطية.

في أواخر عام ١٩٦١ شكلت الحكومة العراقية لجنة لدراسة تأسيس شركة نفط وطنية، وضمت هذه اللجنة ممثلين عن وزارات النفط والمالية والتجارة والبنك المركزي العراقي. وفي التاسع والعشرين من ايلول عام ١٩٦٢ عرض الزعيم عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي حضره عدد من مندوبي الصحف المحلية والعربية (مشروع قانون تأسيس شركة النفط الوطنية) وطالب الرأي العام وكذلك الخبراء والمختصين بإبداء أرائهم في القانون قبل إقراره بصورة نهائية. اثار قانون تأسيس شركة النفط الوطنية مخاوف كبيرة لدى شركات النفط وحاولت منع إصداره او على الاقل تأخيره اطول فترة ممكنة من اجل الالتفاف علية والعودة والسيطرة على مشروع القانون إلاّ انه اقر صورة مفاجأة لتلك الشركات.

واختصارا للزمن والحقبة التي مر بها العراق اثناء استلام البعثيين مقاليد السلطة وزج العراق في حروب مع جيرانه اثارت على الواقع

النفطي سلبا مما اخر عمليات التنقيب والتصدير لما تعرضت له تلك الحقول من سوء استخدام من قبل السلطة تارة ومن التدمير الذي خلفته الحروب تارة اخرى.

ومع دخول القوات الأمريكية الى العراق في عام ٢٠٠٣ وإسقاط نظام البعث الحاكم، تغيرت جميع مفاصل الحياة الحكومية والقانونية وفتحت الأبواب على مصراعيها، وخلق في الوقت ذاته حالة من الاضطراب السياسي وانتشار عدد كبير من الأحزاب الدينية والقومية التي تحاول فرض سيطرتها من خلال مد نفوذها الى المناطق النفطية لتبدأ حقبة زمنية جديدة من الخلاف، بدا أولها بين حكومة إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد وبتحديد عن قانون النفط والغاز والعقود الموقعة في الأقليم وعدم اعتراف وزارة النفط بها.

يلفت احد الخبراء القانونيين الى أن مسودة قانون النفط والغاز بصيغتها الحالية والمقدمة من مجلس الوزراء استنادا لأحكام الفقرة ٢من المادة ٨٠ من الدستور والتي تتضمن إدارة ملف استخراج النفط وتسويقه وإستثماره يكون بيد الحكومة المركزية وبالتعاون مع الأقاليم والمحافظات المنتجة هو أمر دستوري حسب مانصت عليه المادة ١١٢/ اولا من الدستور العراقي، على إعتبار ان الملف الاقتصادي والملف الامني للدولة العراقية، ويكون من صلاحية المركز لأنه متعلق بسيادة الدولة عموما وبالتشاور مع المحافظات والاقاليم، وهنا لايجوز للمحافظات أو الاقاليم أن تبرم عقودا في مجال الاستثمار النفطي بدون علم وموافقة حكومة المركز وهذا ماقامت به حكومة أقليم كردستان مؤخرا مما اثار الاشكالية القانونية والدستورية ودفع الحكومة المركزية

لتقديم مشروع القانون الجديد الذي يقيد صلاحيات الأقاليم تجاه المركز والتي على اثرها اصبح موضوع النفط والغاز حساسا جدا ويؤثر على الاستقرار السياسي ويدخل ضمن دوامة التسويات السياسية، مبينا ان الخلاف بين المركز والاقليم يكمن في كيفية ادارة الثروة النفطية وهذا ما يعترض عليه الاكراد الذين يطالبون بحقوق اكبر تضمن للاقليم حق ابرام عقود الاستثمار في المجال النفطي وهو ماترفضه حكومة المركز كونه يتعارض مع احكام الدستور. هذا ويرفض الاكراد تمرير هذا المشروع لكونه يمنح هيمنة كاملة ومطلقة للحكومة المركزية على ادارة الثروة النفطية والغاز من خلال اناطة مسؤولية المصادقة على السياسة النفطية والإشراف الإجمالي على العمليات البترولية. لذا تبقى الخريطة النفطية مرهونة بالواقع السياسي للعراق وما يلازمه من تغيير هذا ماينعكس سلبا على حاجة العراق للإعمار والبناء والتطوير.

واقع التنمية البشرية في العراق

اصبحت التنمية في السنوات الاخيرة ضرورة من ضرورات التطوير المجتمعي والنهوض بواقعه في كافة المجالات كالصحة والبنى التحتية والتعليم والحفاظ على البيئة والتدريب وامداد الماء الصالح للشرب وتوفير الكهرباء وإنشاء الطرق والأمور الاجتماعية الاخرى.

وبما ان العراق اصبح حالة جديرة بالدراسة لما أنتجته سياسات الانظمة السابقة من عبث في الطبيعة وتشويه صادرات النفط، ودخول شركات اجنبية من اجل التنقيب عن النفط والغاز في اجزاء كثيرة من المدن العراقية واقليم كردستان بعد عام ٢٠٠٣، فلا بد ان تكون هناك تنمية مستدامة في المناطق التي تم التنقيب فيها واكتشاف البترول والغاز حيث ان التنمية الحقيقية من منظور مختلف الاقتصاديين والباحثين تفترض التركيز على كافة الجهود التي يحتاجها الانسان بإعتباره وسلية لتحقيق هدفها والعمل من أجل بلورتها.

من هنا تقتضي إحتياجات المواطن ومصالحه ومصالح الأجيال المتعاقبة الإستجابة الواضحة لإشكاليات الإستقرار ومحفزات الرفاهية بشكل متوازن داخل المجتمع. وبما ان الشركات التي قدمت للعراق بدأت بالبحث في مناطق بعيدة عن المدن الرئيسية وتحديدا في الاقضية والنواحي والقصبات، تستلزم هذه المواقع تأهيل وتوفير ما يلزم من احتياجات شاملة في التنمية ووضع آليات وخطط طموحة لها. وبما ان

العراق تأتي اغلب ميزانيته السنوية من خلال تصدير النفط وهو المحرك الاول لعجلة الحياة فيه، فيجب ان تكون هناك بنى تحتية مناسبة مع هذا البلد الغني من خلال تعزيز البنى التحتية، من شق طرق وتأهيلها بشكل يتناسب مع المناطق وبمواصفات عالمية وبما ان الطرق والجسور في العراق تعرضت الى عمليات قصف في الحروب وعمليات ارهابية في الوقت ذاته او اساسا لا توجد طرق في اكثر المناطق من القرى والقصبات، فعلى المعنيين ان يرصدوا اكبر قدر ممكن من الموزانة في تشييد الطرق.

القطاع التعليمي يجب ان يعطى اولوية في المناطق المكتشفه من قبل الشركات الاجنبية من خلال تشييد مدارس تتناسب مع اعداد السكان، وتشييد مستشفيات او مراكز صحية حيث يجب تشييد مركز صحي لكل ١٠٠٠ شخص و مستشفى لكل ١٠٠٠٠٠ لأن القطاع الصحي في العراق يعاني من نقص في امور كثيرة من اجهزة حديثه وكوادر متقدمه، وتوفير فرص عمل لأهالي المنطقة التي يتم التنقيب عنها وتعطى الاولية لهم كنوع من التأصر بين الشركة والاهالي فمثلا شركة النفط شوا شوك "طقطق" وضعت الأولوية في توظيف اهالي المدينة وكلاً حسب مؤهلاته، و الحفاظ على البيئه من حيث تشجير المناطق واقامة حزام اخضر في المنطقة وتقديم ضمانات كافية قبل ابرام العقود.

ان الموارد الطبيعيه كالنفط والماء والغذاء يجب ان تفعّل بشكل اكبر في التنمية البشرية وتعزيز اواصرها كي تكون في خدمة الأهم من في الارض، وهم البشر.

مضيق هرمز يتسع للجميع

حين قال نائب الرئيس الإيراني محمد رضا رحيمي، "إذا تم فرض العقوبات على تصدير نفط بلادنا، لا نسمح بعبور قطرة من النفط عبر مضيق هرمز"، ارتفعت أصوات الإحتجاج في غالبية بلدان العالم، ذاك ان إغلاق هذا المضيق، إن حدث، يشل قطاع النفط في عدة بلدان عربية ويترك آثاراً إقتصادية كارثية على الإقتصاد الإقليمي والعالمي.

تنبع الأهميته الاستراتيجية للمضيق الذي يبلغ عرضه نحو (٥٥) كم، وفي أضيق نقطة فيه يبلغ عرضه نحو (٣٤) كلم ويضمّ عدداً من جزر صغيرة غير مأهولة أكبرها جزيرة (قشم) الإيرانية و(لاراك) و(هرمز) إضافةً إلى الجزر الثلاث المتنازع عليها بين إيران والإمارات وهي (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، من كونه معبراً لنحو ٣٥ إلى ٤٠٪ من النفط المنقول بحراً على مستوى العالم.حيث تعبره يوميًا بين (٢٠) و(٣٠) ناقلة تحمل ما يصل إلى (١٨) مليون برميل من النفط، ويمر من المضيق نحو ٩٠٪ من النفط السعودي و٩٨٪ من النفط العراقي و٩٩٪ من النفط الإماراتي و١٠٠٪ من النفط الكويتي والقطري. وتعتمد اليابان على المضيق في وصول ٨٥٪ من حاجتها من النفط، وكذلك تعتمد كل من كوريا الجنوبية والهند والصين على المضيق في وصول أكثر من ٧٠٪ من حاجتها من النفط، بينما تعتمد عليه الولايات المتحدة في وصول ١٨٪ من احتياجاتها النفطية.

وبالتالي يشكل مضيق هرمز العصب الرئيس لعبور نفط البلدان المنتجة الرئيسية له مثل إيران والبحرين والقطر والعراق. وتشير معلومات نشرت في سياق دراسة أعدها مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ومقره مدينة السليمانية في إقليم كردستان، ان من بين ٨٨ مليون برميل أُنتج في العالم عام ٢٠١١ . كان ١٧ مليون برميل منه إلى أسواق العالم عبر مضيق هرمز.

لن يكون العراق بعيدا عن التأثيرات السلبية للتوتر بين الولايات المتحدة الامريكية وإيران على خلفية تهديد الاخيرة بإغلاق المضيق أو بوابة الخليج العربي في حال إذا تعرضت مصالحها السياسية والإقتصادية للهجوم من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي ستكون مخاوف المسؤولين والسياسيين العراقيين من تضرر الاقتصاد العراقي مبررة ولاسيما ان ٧٠٪ من صادرات العراق النفطية تمر عبر هذا الممر، وربما لا تقف المخاوف عن حدود الاقتصاد، بل تدخل إلى الأرض العراقية في أية مواجهة محتملة بين واشنطن وطهران التي هددت بقتل الأميركيين في العراق وضرب مصالحهم إذا ما تعرضت إلى اي ضرر من قبل أمريكا، لكن على الرغم من سلبية هذه التوقعات فإن بعض المسؤولين يعتبرون أن هذا التوتر قد يتيح فرصة للعراق بلعب دور الوساطة بين الدولتين العدوتين، بما يعيد له دوره الريادي.

وكانت لجنة النفط والطاقة النيابية قد أفادت بأن "تداعيات أزمة مضيق هرمز اذا ما حدثت ستكون كبيرة على الاقتصاد العراقي على اعتبار انه يصدر ٧٠٪ من نفطه عبر المضيق"، مبينا ان تزامن هذه الازمة مع التوتر الحاصل بين العراق وتركيا يتطلب وجود تحرك.

وأشارت اللجنة في ذات السياق، إلى ان "امريكا تسعى لإبقاء المالكي في منصبه بحكم علاقاته الجيدة مع الايرانيين لكن هذا الامر لا يتيح للعراق التوسط بسبب ازماته الداخلية"، موضحةً "الاتهامات للعراق بأنه جزء من اللعبة الايرانية في المنطقة يمنعه من قيام بأي دور إقليمي، وهو ما ينفيه بعض المسؤولين ويؤكدون ان "العراق بإمكانه التوسط بين ايران والولايات المتحدة لكونه يتمتع بعلاقات طيبة مع الطرفين"، لكنه يشترط الوساطة بأن تقدم عبر طلب رسمي من العراق للدولتين المعنيتين"، جدي من الحكومة لإيجاد بدائل لتصدير النفط"، بحسب قول اعضاء مجلس النواب العراقي.

وتقول وزارة النفط ان "المنطقة كلها ستتأثر اقتصاديا في حال نفذت ايران تهديداتها والعراق على رأس القائمة لأنه يعتمد على ٩٥ بالمائة في ميزانيته على تصدير النفط الخام".

ولفتت وزارة النفط الى ان "تأثر العراق بالتهديدات لن يستمر طويلا بسبب توجهه لاستحداث بدائل جديدة للتصدير"، ويوضح ان "البدائل لمضيق هرمز حاليا هي الخط التركي اضافة لمشروع مد انبوبين للنفط الخام الى سوريا وهذا المشروع يحتاج الى وقت طويل، إضافة إلى الانبوب السعودي الذي لا تزال الرياض ترفض السماح للعراق بتصدير النفط عبره".

نظرة تاريخية

نظرا لموقع المضيق الاستراتيجي، فإنه لم يستطع الإفلات عبر التاريخ من الأطماع وصراع الدول الكبرى للسيطرة عليه، فمنذ القرن السابع قبل الميلاد وهو يلعب دوراً دوليا وإقليميا مهما في التجارة الدولية، واعتبرته بريطانيا مفترق طرق إستراتيجية وطريقاً رئيسيّاً إلى الهند، فتدخلت بقوة في شؤون الدول الواقعة على شواطئه لتأمين مواصلاتها الضرورية كما تصارعت مع الفرنسيين والهولنديين لسنوات طويلة، إضافة إلى صدامها مع البرتغاليين ابتداء من العام ١٥٨٨.

في البداية لم تكن الملاحة عبر هذا المضيق موضوع معاهدة إقليمية أو دولية، وكانت تخضع الملاحة في مضيق هرمز لنظام (الترانزيت) الذي لا يفرض شروطاً على السفن طالما أن مرورها يكون سريعاً، ومن دون توقف أو تهديد للدول الواقعة عليه، ولكن مع اكتشاف النفط إزدادت أهمية مضيق هرمز الإستراتيجية، وقد سعت الولايات المتحدة إلى إطلاق أساطيلها في مياه المحيط الهندي والخليج ومتّنت الروابط السياسية والتجارية والعسكرية مع دول المنطقة ضماناً لوصولها إلى منابع النفط والاشراف على طرق امداده.

في بداية الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات من القرن الماضي هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز، وانتهت تلك الحرب ولم يغلق، وأتت حرب تحرير الكويت (عاصفة الصحراء) وأيضا حرب تحرير العراق،

وإيران تهدد ولم يغلق المضيق، والآن ارتفعت وتيرة التهديدات الإيرانية مرة أخرى بسبب الحصار الاقتصادي المفروض ضدها من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، ولكن القراءة الاقتصادية تقول إن إيران لن تغلق المضيق حتى تصل لمرحلة الانتحار الاقتصادي.

إن إيران تعتمد على تصدير النفط بنسبة (٧٧,٨٪) لدعم الخزانة الإيرانية وأكبر عميل لديها هي اليابان، وحين تحرم نفسها قبل دول الخليج من تصدير النفط بغلق المضيق فكأنها تصوب فوهة المسدس إلى رأسها، وهذا لن يحدث إلا إذا وصلت لطريق اللاعودة بسبب الظرف الاقتصادي الخانق.

يعتقد المراقبون بأن مضيق هرمز هو مجرد ورقة سياسية أكثر منها اقتصادية، فالعالم لن يتوقف عن تصدير النفط، فقد أكد وزير النفط السعودي بأن المملكة "مستعدة لتغطية أي نقص يحدث في قطاع النفط، فالمملكة تملك طاقة فائضة تقارب (٣) ملايين برميل يوميا وإيران لا تصدر أكثر من (٣) ملايين فلا قيمة كبيرة لما تصدره".

تشير بعض التقارير الصحفية بأن الترويج لهذه الأزمة هو نوع من خلق ضجيج إعلامي إيراني، فهي دولة تعاني اقتصاديا قبل ان تكون معاناتها سياسية، وهي غير مستعدة لحرب جديدة، وربما كانت إيران تعتقد بأنها بتهويل هذه الورقة الإقتصادية وزرع الرعب في الأسواق العالمية سيساعدها على الخروج من أزماتها الداخلية، لكن المراقبين لهذا الشأن يعتقدون بأنها نوع من السياسات العكسية في النهاية.

ورغم أن طهران كانت قد هددت في مطلع يناير الماضي بضرب السفن العسكرية الامريكية والغربية عموما إذا ما قامت هذه السفن باجتياز

الخليج بإتجاه السواحل الإيرانية، إلاّ أن المتحدث باسم "البنتاغون" جون كيربي قال: "أن حاملة الطائرات (يو اس اس ابراهام لينكولن) ترافقها سفينتان إحداهما بريطانية والأخرى فرنسية قد عبرت مضيق هرمز وباتت موجودة في الخليج، بهدف قيادة العمليات الأمنية البحرية، وقد تمت عملية اجتياز المضيق من دون وقوع حوادث". ويرى المحللون أن وجود سفن بريطانية وفرنسية في هذا التحرك يوجه على ما يبدو رسالة الى طهران بشأن تصميم الغربيين على الحفاظ على حرية التحرك في مضيق هرمز.

وهكذا يبدو أن ايران تحاول أن تصدر أزماتها الداخلية والخارجية أيضا وعلى رأسها ملفها النووي الذي يمثل نقطة الخلاف الرئيسية بينها وبين معظم دول العالم، فيما تحاول أمريكا وبريطانيا وفرنسا إفهام طهران بأنها مخطئة في حساباتها وأن طريق مضيق هرمز لا يؤدي الى الحل السحري الذي تنظره إيران، وفحوى القول أن واشنطن تريد أن تقول للعالم أجمع بأن اللعب بطرق أمدادات النفط هو لعب بالنار بإعتبار أن تلك الطرق هي للجميع وخصوصا الدول العظمى التي تستظل بعباءتها وأن مضيق هرمز يتسع للجميع.

وماذا عن إقليم كردستان؟

حول تأثيرات إغلاق مضيق هرمز على إقليم كردستان، لم توضح وزارة المصادر الطبيعية في حكومة الإقليم سياستها النفطية، وهي بصدد إبرام عقود نفطية جديدة مع شركات عالمية. ويشير مستشار الوزارة إلى انه في حال إغلاق المضيق لن يتأثر الإقليم، بل يمكنه ملء أي فراغ تتركه الأزمة في العراق.

وفق معلومات تم إستقاؤها من حقل النفط والغاز، أبرمت حكومة إقليم كردستان إلى الآن ٤٥ عقدا نفطيا مع مجموعات وشركات عالمية، جاءت ١٧ منها من بلدان مختلفة، وتحدث وزير المصادر الطبيعية آشتي هورامي في آخر حوار معه أجرته وكالة رويترز عن حل لتصدير نفط الإقليم إلى الخارج من خلال أنابيب نفطية جديدة تربط حقل (طق طق) عبر أنابيب عراقية خاصة بالأنابيب التركية، ومن المفترض ان تقوم شركة (جينل إنرجي) بتأسيسها بقيمة ٤٠٠ مليون دولار. وأشار هورامي إلى ان الوزارة بصدد إبرام هذا العقد مع الشركة المذكورة قائلاً، "ان تصدير النفط عبر هذه الأنابيت سيكون لصالح الإقليم والعراق بشكل عام". و تطرق الوزير الكردي في ذلك الحوار إلى قرب توقيع الإتفاق على تأسيس هذه الأنابيب التي من شأنها تمكين الإقليم من تصدير نصف مليون برميل نفط يومياً في الوقت الحالي ووصوله إلى ميلون برميل في المراحل اللاحقة.

وفي ذات السياق نشرت صحيفة "أنديبندنت" البريطانية في شهر اذار مارس ٢٠١٢، خبراً مفاده ان شركة (غولف كيستون) دعت المستثمرين والشركات العالمية إلى تأسيس أنبوبين عملاقين في الإقليم وبإمكان كل واحد منهما نقل ٥٠٠ برميل نفط يومياً، وفي حال تأسيس الأنبوب الثاني فيكون بمقدور الإقليم تصدير مليون برميل إلى أسواق العالم يومياً. وإذا تم الإنتهاء من هذا المشروع فيوفر الإقليم نسبة ١٪ من إحتياجات النفط العالمية.

وإذا تم إغلاق مضيق هرمز لن يتأثر الإقليم بذلك، ذلك ان تصدير النفط لا يتم فيه عبر هذا الممر، وبإمكان الإقليم ان حدث الإغلاق مساعدة العراق وإملاء الفراغ الذي سوف يتركه وسد حاجاته كما يشير مستشار وزارة المصادر الطبيعية علي حسن بلو. ويقول خبير نفطي ان على إقليم كردستان إستثمار الوقت في حال إغلاق المضيق لزيادة إنتاجه النفطي. ويرى "فرهاد حمزة" وهو خبير نفطي كردي أن " إغلاق مضيق الهرمز يجبر العراق البحث عن بديل لتصدير نفطه، وليس هناك غير كردستان لذلك البديل، لذلك يجب على الحكومة العراقية الإعتراف بالعقود النفطية التي تم إبرامها في كردستان".

ويضيف الخبير الكردي "رغم الفارق الكبير بين كميات النفط بين إقليم كردستان وبقية المناطق ليس هنالك من حلول مناسبة أمام العراق، لذلك تتعبر مساعدة إقليم كردستان هي سند للإنتاج النفطي في العراق".

الشفافية

النفط والشفافية في العراق... حقائق وارقام ؟

حملت بعض الارقام التي كشف عنها تقرير المفتش العام في لجنة اعادة الاعمار في العراق تفاصيل تشكك في قدرة العراق في تحقيق الرؤية المستقبلية التي تعهدت بها وزارة النفط العراقية والوصول إلى انتاج مايزيد عن ١٢ مليون برميل يوميا في العام ٢٠١٧. وجاءت هذه الشكوك متزامنة مع شكوك أخرى اثارها تقرير خبراء النقد الدولي وتقرير المفتش العام لوزارة النفط إذ حمل في طياته معلومات ادارية بحتة.

البنك المركزي العراقي عبر موقعه الرسمي اكد ان صادرات النفط الخام لعام ٢٠١٠ حققت ماقيمته (٥١٤٥٣,٠) مليون دولار استناداً الى بيانات قسم النفط في المديرية العامة للاستثمارات، وقد تراوح معدل سعر برميل النفط بين ٧١-٨١ دولار، فيما يشير موقع وزارة النفط العراقية الى ان كمية الانتاج الكلية لغاية شهر تشرين الاول قد بلغت ٦٥٩,٩ مليون برميل. وبلغت انتاجية حقول نفط البصرة ٥١٩,٣ مليون برميل وحقول نفط كركوك ١٤٠,٦ برميل يوميا. ويصل مجمل العائدات إلى (٦٩,٠٩٤) مليار دولار بمعدل سعر بيع بلغ ١٠٤,٦٨. فيما لم تعلن عن الكميات المنتجة في حقول اقليم كردستان والتي بدا الانتاج الفعلي فيها بداية شهر شباط ٢٠١١. والتي تقدر بـ ١٠٠ الف برميل يوميا.

وتشير معلومات نشرتها الصحافة العراقية، الى إن معدلات إنتاج

النفط العراقي ستقفز خلال ست سنوات إلى ١٢ مليونًا و١٤٠ ألف برميل بالجهد الوطني وبالتعاون مع الشركات الأجنبية التي فازت بتراخيص استثمار الحقول النفطية. فيما بلغت الصادرات ٨٢,٨ مليار دينار في تقارير المفتش العام في موقع إعادة وإعمار العراق.

عشرة ملايين برميل يومياً

ويتفق مسؤولون في وزارة النفط وفي قطاعات مختلفة على ان جولات التراخيص النفطية سترفع الإنتاج في السنوات القادمة إلى ١٠ ملايين برميل يوميا. ووفقاً لمعلومات صرح بها المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد ونشرها موقع النفط والغاز العربي "قد يصل إنتاج العراق إلى عشرة ملايين برميل يوميا في السنوات المقبلة والذي من شأنه ان ينعكس على البنية التحتية التي تتقدم وفق الخطط المرسومة"، مبينا أن هذه المشاريع "قد تستغرق من أربع إلى خمس سنوات". وبالتالي يصل إنتاج العام الحالي هو ٢.٧٥ مليون برميل، وفي العام ٢٠١٢ سيبلغ ٣.٣ مليون برميل، وفي العام ٢٠١٣ سيبلغ ٤.٥ مليون برميل، وفي العام ٢٠١٤ يُتوقع أن يبلغ ٦.٥ مليون برميل. وقد تم وضع هذه الخطة بالتعاون بين الشركات الوطنية والشركات العالمية". ردا على خبراء صندوق النقد الدولي في تقريرها، في حين اعلن عن هدف الوصول الى ١٢ مليون برميل يوميا في العام ٢٠١٧، فيما لم ترد اي ارقام محددة للانتاج المتوقع في السنوات ٢٠١٥، ٢٠١٤ ولم يذكر مقدار الصادرات من الاقليم التي ذكرها الدباغ في حديثه عن صادرات النفط التي نشرت على الموقع الرسمي لوزارة النفط العراقية، وكعادتها استثنت منظمة الدول المصدرة للنفط اوبك (OPEC) العراق في تقاريرها واحصائياتها.

١٣٠ ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي

وضمن الرهان على المستقبل القائم على اسس واقعية قال وزير النفط العراقي عبد الكريم لعيبي، ان العراق سيجري الجولة الرابعة لترسية عقود التنقيب عن الغاز لشركات الطاقة العالمية المهتمة، بعدما اجرى جولتين لعقود الخدمة في عشرة حقول نفطية وثلاثة حقول للغاز.

الجولة الرابعة ستشمل ١٢ امتياز تنقيب منها أول منطقة تنقيب بحرية، فيما كان العراق قد طرح مناقصات لثلاثة حقول رئيسية للغاز بين شركات اجنبية في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي. ومن المتوقع أن تسفر الجولة الرابعة عن اكتشاف ٢٩ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، كما أن من المتوقع أن تعزز الجولة أيضا الاحتياطيات النفطية بواقع عشرة مليارات برميل.

فيما حمل تقرير المفتش العام في الوزارة بعض الحقائق التي تشكك في دقة البيانات وشفافيتها في سعي العراق الى الالتزام بمعايير الشفافية فقد حملت ان الكثير من دوائر الوزارة لم تسلم تقاريرها المالية او تقارير تقويم الاداء الى مكاتب المفتش العام، في الوقت الذي ورد في تقرير ديوان الرقابة المالية للعام ٢٠١٠ في مقارنة نتائج تنفيذ الموازنة الجارية (للمصروف الفعلي / المخصص) لوحدات التمويل الحكومي تحقيق وزارة النفط نسبة متدنية ٢٠ ٪ مقارنة بوزارة الاسكان والتعمير التي بلغت ٩٤ ٪ , بينما كان نسبة تنفيذ نصب العدادات في الشركات

التـابعـة للوزارة مـتـدنيـة لم تتـجـاوز ١٥ ٪ مما يؤشـر على ان هنـالك معلومات غير دقيقة تتعلق بالإحصائيات.

وقد تخوف عضو لجنة الشفافية ورئيس منظمة المسلة عدنان ميـاح من هذه المعلومات في مـحـاضـرة ضـمن أيام ورشـة العمل الثـانيـة (أواسط ديسمبر ٢٠١١) حول المصـادر الطبـيـعـيـة التي أقامـهـا مـركـز الإعـلام المستقل في كردستان ومنظمة المسلة ومجموعة صحفيي كركوك قائلاً: " برغم ان العـراق قد احـرز تقـدمـا، لكن الوقت مـا زال مـبكرا للحكم على شـفافيـة المعلومـات المعطاة. واضـاف عدنـان مـيـاح " مـضيفـا الى قلقه من الطريقـة التي بموجـبـهـا يتم اخـتـيـار لجنة اصـحـاب المصلحـة، في الوقت الذي مـا زال العـراق فيـه يحـتل المراكـز المتـقـدمـة في مـسـتـوى الفسـاد الاداري والمالي، الذي عـززه تقرير المفـتـش العـام في لجنة اعـمـار العـراق في تقـريره الذي بيّن الكثـيـر من حـالات الفسـاد التـي رافـقت هـذا الملف وطال ايضاً امريكيين.

ويمتلك العراق العضـو بمنظمـة أوبك رابع اكبـر احتـيـاطيـات نفطيـة في العـالم ويحـرق نـحـو ٧٠٠ مليـون قدم مكعب من الغـاز يوميـا في حقـوله النفطيـة الجنوبيـة، فيمـا يحـتـاج العراق لاسـتـغـلال الطاقة لتوليد الكهرباء وانهاء تكرار انقطاع التيار الكهربائي الذي ما زالت البلاد تعاني منه.

يذكـر في السـيـاق ذاته، ان العـراق يمتلك احـتـيـاطات نفطيـة تقدر بنـحـو ١٤٣ مليار برميل نفط مع إمكانية إضـافية تقدر بنحو ٢٠٠ مليار برميل. ويخطط العراق لزيادة إنتـاجـه من مسـتـواه الحـالي البـالغ ٢،٦ مليـون برميل يوميًا إلى ١٢ مليون برميل يوميًا بـحلول عام ٢٠١٧، فيمـا لوحظ عدم وجـود أي تطابق في اسـعـار النفط او كميـاتـه بين كل الاطـراف التي

اصدرت تقاريرها عن النفط العراق والذي يختلف تماما عن ما نشر من احصاءات النفط في موقع (اوبك)

فيما لم تحمل مواقع الشركات الداخلة بقوة بالحصول على موطىء قدم لها في خريطة النفط العراقية عبر مواقعها عن ايه معلومات جديدة او ارقام، تشير الى مساهماتها في الخدمات الاجتماعية، او الحد من اثار التلوث البيئي التي تحدثها هذا النوع من كثافة التواجد التي يتخوف منه بالوصول الى حالة الاستنزاف.

شفافية الشفافية... خروقات وفروقات

أعلن الأمين العام لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق علاء محيي رسول في تصريح له لصحيفتي (العالم والبدر) في الثاني والثالث والعشرين من شهر كانون الثاني ٢٠١٢ إن التقرير الأول الذي أصدرته الشفافية والمتضمن الأموال التي تسلمتها الحكومة من عمليات بيع النفط الخام والأموال التي سلمتها الشركات العالمية المشترية للنفط الخام العراقي لم يظهر فروقات واضحة إلا بحدود (٧٠٠$) دولار من إجمالي بلغ (٤١) مليار دولار قيمة البيع والشراء لعام ٢٠٠٩ والناتجة من عمليات التدقيق في المبالغ المستلمة من شركة التسويق العراقية (سومو) والمبالغ التي وردت من المشترين الـ ٢٤ شركة عالمية.

وتسعى مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، للإنضمام الى المبادرة الدولية ومقرها العاصمة النرويجية اوسلو، ومن شأن انضمام العراق الى المبادرة الدولية، على إعتبار إنضمام دولة ما الى هذه المبادرة، مؤشرا واضحا على رغبتها في محاربة الفساد.

ويعلل التقرير ظهور فروقات المطابقة الى فروقات التوقعات، أو بنود لم يتم إدراجها في البداية، فضلا على ان التقرير اورد عن توفر شبكة وصفها بالرصينة من انابيب النفط والغاز في الشمال والجنوب واغفل عدد محطات التصدير عن طريق الخليج وتركيا في الوقت الذي يؤكد الكثير من الخبراء والتقارير ومنهم (فرهاد حمزة) العامل في شركة نفط

الشمال الى ان العديد من الانابيب (المتوقفة) بسبب عدم استخدامها لفترة طويلة وتقادمها وهذا ينعكس جليا في انسحاب احد الشركات الروسية من عقد صيانة في محافظة الانبار التي وجدت الشركة بأنها بحاجة الى تبديل كل الانابيب وليس تأهيلها.

كما ان التقرير يضم بعض الاخطاء الاملائية في نسختيه العربية والانكليزية حيث اورد في الفترة الزمنية (سنتان) بين التقديم في ١٠العاشر من شباط ٢٠١٠ واستكمال التحقق من التطبيق في العاشر من شهر اب ٢٠١٢. فيما كان من المفترض ان يكون تأريخ البدء في العاشر من ايلول ٢٠١٠. في حين اورد (حيدر عيسى) عضو منظمة مراقبة الايرادات ان تأريخ الحسم سيكون التاسع من شهر اب ,٢٠١٢

كما انه لم يرد مجمل صادرات النفط للعام بل جاءت بصورة منفصلة، مما يثير في ذلك الأمر بعض الريبة والشك خاصة فيم يتعلق بالفروقات في شركة نفط الشمال و (سومو) ذلك انه لم يرد اي ذكر للـــ ٧٠٠ دولار الذي ذكرها رسول في تصريحه.

وبين الـــ ٧٠٠ دولار التي اغفلها التقرير و ٧٥٠ فلسا بذمة المتوفي (عبد الكريم قاسم) في التاسع من شباط من عام ١٩٦٣، لصالح مديرية البريد والبرق والهاتف عن مكالماته الشخصية في وزارة الدفاع وفي منزله الشخصي وبما أن ما يستحقه من راتب لايكفي لسداد المبلغ سجلته حينه دينا بذمة الزعيم في الموازنة لكل عام فرفع الأمر إلى القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية (عبدالسلام عارف) لغرض إصدار قرار بإطفاء المبلغ. ثم (عبدالرحمن عارف) دون البت بالقرار مع مواظبة المديرية على التأكيد والارسال مع موازنتها المالية مع الاشارة

(ديون مشكوك في تحصيلها تنتظر الاطفاء) لغرض مطابقة الميزانية، على أنه في شباط عام ١٩٦٩ صدر قرار رئاسي بإطفاء المبلغ وإعتباره من الديون المعدومة.. بعد سبع سنوات!.

العراق.. ملاحق سرية لعقود النفط

أعلنت وزارة النفط العراقية بأن عائدات النفط العراقي قد ارتفعت خلال العام الماضي (٢٠١٠) وقد بلغت صادرات النفط حسب بيان الوزارة الذي نشرته على موقعها الرسمي (٦٨٩,٩) مليون برميل خلال العام (٢٠١٠) أي بمعدل (١.٨٩) مليون برميل يومياً، وبسعر يتراوح بين (٨٣-٩٠) دولارا.

ولعل ما يبعث على الأندهاش للوهلة الأولى هو أن العراق خفض عائداته النفطية خلال (٢٠١٠) مقارنة بالعام الذي سبقه (٢٠٠٩) إلاّ أن عائداته أرتفعت بنسبة كبيرة وصلت الى (٢٧٪) وذلك بسبب إرتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، فهو وعلى الرغم من إرتفاع سقف صادراته النفطية لم يحقق في عام (٢٠٠٩) سوى مبلغ (٤١,٣) مليار دولار مقابل بيعه ما معدله (١,٩٠) مليون برميل يوميا، بينما حقق (٥٢,٢) مليار دولار في عام (٢٠١٠) مقابل بيعه ما معدله (١,٨٩) مليون برميل يوميا.

يذكر أن سعر برميل النفط كان (٤٦) دولارا مطلع العام (٢٠٠٩) لكنه بلغ (٨٣) دولارا مطلع العام (٢٠١٠) ليصل الى حوالى (٩٠) دولارا في أواخره.

ويبلغ عدد الشركات التي تعاقدت معها وزارة النفط العراقية (٣٥) شركة وفق عقود التراخيص الجديدة ضمن عقد نموذجي جديد بالتنسيق

مع شركات استثمارية، ويتوقع الخبراء في الشأن النفطي ان يصل انتاج العراق خلال السنوات الأربع المقبلة الى (١٢) مليون برميل يوميا، ليتفوق العراق بذلك على المملكة العربية السعودية ايضا ويصبح في مقدمة الدول المنتجة للنفط.

ولأن العراق هو قوة نفطية على مستوى العالم، فأن الشركات العاملة فيه هي من كبريات الشركات العالمية في هذا المجال، ففي (البصرة) التي تقع جنوب العراق ويتركز فيها (٩٠٪) من النفط العراقي نصادف عشرات الآليات والاجهزة المتطورة في صناعة النفط العائدة لشركات مثل (شل، اكسن موبل، بي بي) وغيرها من الشركات التي لا تضع قدمها عادة على أرض لا يكون تحتها محيط من البترول.

لكن وعلى الرغم من ذلك لا يشعر الأهالي في العراق بتأثير وجود هذه الشركات العملاقة على حياتهم، وربما كان ذلك بسبب عدم تقديم هذه الشركات لأية خدمات إجتماعية للأهالي بهدف تطوير حياتهم المعيشية!! فالعقود الجديدة التي وضعتها الحكومة العراقية لا تجبر الشركات العالمية على تقديم هذه الخدمات بشكل مباشر للأهالي؛ بل تلزمها بدفع مبالغ محددة للحكومة العراقية التي تقول بأنها هي ستتولى أمر تقديم الخدمات الإجتماعية للأهالي القاطنين في تلك المناطق النفطية، ولكن المحزن في الامر بأن هذا لا يحدث حتى الآن!!.

وزارة النفط العراقية وبهدف إثبات شفافيتها تنشر تفاصيل معظم هذه العقود المبرمة مع الشركات العالمية، لكن مصادر مطلعة تقول بأن هناك (ملاحق سرية) توقع في الخفاء بين الجانبين وهي التي تتحدد بموجبها المبالغ الحقيقية والمستفيدين منها.

ومن هنا فأن ما يقال عن شفافية هذه الشركات وكذلك شفافية الحكومة العراقية هو مجرد كلام لا يستند الى كثير من الدقة!! وربما كان هذا هو السبب الحقيقي وراء إرتفاع عائدات النفط العراقي من جهة وإنخفاض دخل الفرد العراقي من جهة أخرى!.

جولات التراخيص بين رق الاستنزاف ورفاهية التنمية المستدامة

"المليار الذي ضاع في شوارع بغداد"

في العشرين من كانون الأول من العام المنصرم (٢٠١١) أصدر العراق تقريره الأول الخاص بمطابقة التدفقات النقدية الناتجة عن الصناعات النفطية خلال عام (٢٠٠٩) والذي جاء في مقدمته: "أن العراق قد ألتزم بتنفيذ مبادرة الشفافية للصناعات الإستخراجية منتصف عام (٢٠٠٨)".

هذا التقرير والذي يعد الأول من نوعه كشف عن وجود فروقات وتضاربات عديدة بين المبالغ والأعداد التي قدمتها الجهات ذات العلاقة، فقد أكتشف التقرير وجود فرق وصل الى (٢,٣) مليون برميل من النفط الخام عندما تمت مطابقة جداول كميات النفط المستخرجة المقدمة من قبل شركة نفط الشمال وتلك التي قدمتها شركة تسويق النفط العراقي (سومو) فيما كشف التقرير عن وجود فروقات أخرى تصل الى أكثر من (١,٩) مليار دولار بين فواتير (سومو) وتلك التي قدمتها الشركات المشترية للنفط العراقي!.

وكانت قد أشتركت في عملية المطابقة الخاصة بهذا التقرير مؤسسات وجهات عديدة حددها مجلس أصحاب المصلحة للمبادرة وهم: "شركات النفط العالمية، شركة سومو، وزارة النفط، شركة نفط الشمال، شركة نفط الجنوب، وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، وزارة الصناعة والمعادن".

المراقبون من جهتهم أعتبروا صدور هذا التقرير الذي يتألف من (٧) فصول؛ خطوة أولى على طريق تحول العراق الى دولة شفافة، لكن وعلى الرغم من إعلان رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) دعمه الكامل لدخول العراق الى هذه المبادرة والتي قال عنها حسب بيان صدر عن مكتبه مطلع العام الحالي بأنها: "خطوة مهمة على طريق تطور الأداء الإداري والمالي في العراق" لكن هذا لم يمنع القائمين على هذا التقرير من كشف تعرضهم للعديد من المصاعب والمعوقات، والتي أدرجوها في فصله السابع تحت عنوان: "الدروس المستفادة من هذه المطابقة" والذي ضم أيضا العديد من التوصيات.

القائمون على هذا التقرير أكدوا بأن هدف تقريرهم هذا هو مطابقة التدفقات النقدية لسنة (٢٠٠٩) مؤكدين بأن آلية التعاقد وطريقة تنفيذ عقود تصدير النفط العراقي تتم عبر تعاقد (سومو) مع الشركات المؤهلة بناء على عقود نصف سنوية أو سنوية أو لفترات أطول، ولذلك فأن جميع الفواتير المدرجة في هذا التقرير صادرة عن جهة واحدة هي الحكومة العراقية بإعتبار أن قطاع النفط والغاز مملوك لها حصرا.

عموما، يبدو ان الفكرة من دخول مبادرة الشفافية هي قطع الطريق على أنتشار الفساد، لكنه وعلى الرغم من صدور هذا التقرير يبقى العراق محل شك في هذا السياق!! فجداول المدفوعات والايرادات تظهر فارقا بين فواتير الطرفين، وهو الأمر الذي قد يحمل لبغداد خبرا غير سار في شهر آب المقبل موعد تقرير عضوية العراق في مبادرة الشفافية للصناعات الإستخراجية.

يوم حاسم و شفافية الشفافية

"يوم حاسم للعراقيين" بتلك الكلمات وصف عضو معهد رصد الإيرادات "حيدر عيسى" يوم العاشر من آب من العام الحالي يوماً حاسماً مهماً لتحديد مسار العملية الاقتصادية في الصناعات الاستخراجية، و يمثل مؤشراً إيجابياً فيما إذا صادقت عليه منظمة الشفافية للصناعات الاستخراجية، إذ سيجعل العراق عضواً ممتثلاً في المنظمة و يدفع به بإتجاه خطوات جادة للخروج من طائلة البند السابع و يعزز الشفافية بين الحكومة المركزية و المواطن العراقي، في حين أن عدم المصادقة، يتوجب على جميع الأطراف المشتركة بإعداد هذا التقرير، العمل بجدية لتغيير السياسات المتبعة في مراقبة مفاصل الدولة الاقتصادية في مجال استخراج النفط.

وبحسب الموقع الرسمي لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، تعتبر المبادرة معياراً عالمياً للشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، وترتكز على المقارنة بين مدفوعات الشركات وما تتلقاه الحكومات مع الكشف عن تلك المعلومات للعامة. يتمثل الهدف في تحقيق الفوارق بين المدفوعات والمبالغ التي تم تلقيها والتحقيق في الأسباب المؤدية لها والتعامل معها.

و يشير الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية، علي الدباغ، إن العراق هو الدولة التي لديها أكبر الاحتياطيات النفطية من بين الدول

التي تقوم بتطبيق معيار مبادرة الشفافية في الوقت الحالي إذ أن لديه نحو ١٤٣ مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة و ١٢٥ تريليونا من احتياطي الغاز مما يجعله ثالث أكبر دولة للاحتياطيات في العالم (بنسبة ١٠٪ من إجمالي الاحتياطيات في العالم).

و بلغت مجمل صادرات النفط العراقي ٨٥٢,٦٨٥,٦٥١ مليون برميل حسب ما أشار إليه التقرير الأول لمبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق الصادر في الحادي و العشرين من كانون الأول عام ٢٠١١، و بمبلغ إجمالي أوردته شركة سومو لتسويق النفط العراقية قدره ٤١,٣ مليار دولار في حين أوردت إيصالات الشركات المستوردة الأخرى مبلغ إجمالي قدره ٤٠,٢ مليار دولار و بفروقات مفسرة قدرها ١,٩ مليار دولار و هو لا يعتبر تأثيرا جوهريا على تقرير الشفافية للصناعات الاستخراجية بناء على الأهمية النسبية لهذا التقرير.

المياه

أزمات المياه في العراق

نظراً لطبيعة العلاقات التي تسود بين دول الجوار فإن العامل المائي وحاجته وندرته أصبح مرتبطا بالبعد السياسي، إذ اتضح للعيان توظيفه في خدمة الأغراض والأهداف والنفوذ والسيطرة والمنافع والمصالح المختلفة. ونتذكر هنا ما تحدث عنه الكاتب الأمريكي "جون كيلي" عن حرب المياه في المنطقة قائلاً " إن الماء ليس ضرورياً للحياة.. بل هو الحياة نفسها"، هذه الملاحظة من قبل الكاتب توضح أمراً أساسياً مفاده ان الماء والنفط اشتركا بالضرورة في تشكل المشهد السياسي والإقتصادي في المنطقة، فبعد نضوب النفط، من المحتمل أن يسبب الماء الحرب.

النزاع على مصادر المياه أصبح يشكل فتيلا يهدد بظهور صراعات محلية وإقليمية مما يستدعي أخذ المسألة في المنطقة في الحسبان بجدية من خلال وجود تصور وبعد استراتيجي يقتضي وضع سياسات مائية موحدة لمواجهة تحديات الأمن المائي الذي تجلى ذلك بمقولة احد الاتراك كما يلي، "يريد العرب ان نعطيهم الماء مجانا وهم يبعوننا النفط".

الصراع على المياه ورفع شعار المياه نفط المستقبل يجعل شكل الحروب المقبلة تتغير من حروب البترول والطاقة الى حروب المياه، فالسدود التي ابتدأت تركيا ببنائها وتبعتها سوريا وايران وبقي العراق بين متفرج ومترقب لكارثة توقع الفأس بالرأس.

الانهار الدولية في العراق

كما هو معروف انه توجد في العراق انهار دولية كثيرة اهمها دجلة والفرات والروافد التي تصب في دجلة هي الخابور، والزاب الكبير، والزاب الصغير وديالى ويكون العراق المجرى الاسفل لجميع هذه الانهار التي تنبع من تركيا بإستثناء الزاب الصغير وديالى اللذان ينبعان من ايران الى جانب وجود العديد من الانهار الصغيرة الحدودية ويثير الانتفاع بمياه هذه الانهار الكثير من المشاكل.

في الماضي لم يثر استغلال المياه في العراق اي مشكلة بسبب وقوع نهر الفرات من منبعه الى مصبه تحت سيادة دولة واحدة وهي الامبراطورية العثمانية ولكن بعد الحرب العالمية الاولى وسقوط الامبراطورية العثمانية، قُسم مجرى النهر بين ثلاث دول هي تركيا وسوريا والعراق وبذلك تغيرت هوية النهر اذ اصبح بعد عام ١٩١٨ نهرا دوليا بعد ان كان نهرا وطنيا فلم يعد استغلال مياهه يخضع لاختصاص دولة واحدة وانما تنازعت المصالح الذاتية لأكثر من دولة.

الازمة المائية

تعرّف الأزمة المائية بأنها خلل في التوازن بين الموارد المائية المتجددة والمتاحة والطلب المتزايد عليها والذي يتمثل بظهور عجز في الميزان المائي يتزايد بإستمرار ويؤدي إلى إعاقة التنمية وهذا العجز هو الحالة التي يفوق فيها حجم الاحتياجات المائية كمية الموارد المائية المتجددة والمتاحة.

ويطلق على هذا العجز تسمية (الفجوة المائية). وعندما يصل العجز المائي إلى درجة تؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية تهدد بنية الدولة فإنه يكون قد وصل إلى ما يسمى بالأزمة المائية وما يثير الانتباه هي الأزمة الحاصلة حاليا في العراق و تراجع حصة العراق من المياه من خلال تفاقم مشكلة الجفاف التي تحل هذا العام في عموم المناطق العراقية. وما يتميز به من وقوعه ضمن المناطق الجافة وشبة الجافة بصيفه الحار وشتائه البارد حيث تتفاوت فيه درجات الحرارة بصورة كبيرة و معدلات سقوط الأمطار مابين (١٠٠- ١٢٧٠) ملم سنويا من أقصى الجنوب وحتى الشمال التي شهدت في الاونة الاخيرة تدنيا كبيرا في معدلاتها المعروفة، اضافة الى تأثر حصة العراق من المياه التي يحصل عليها من الأنهار المشتركة بينه وبين كل من تركيا وسوريا بسبب مشاريع السدود التي تقيمها تلك الدول منذ فترة، إذ وصلت حصة العراق من نهر الفرات إلى ثلث الكميات التي كانت تصله قبل السدود والتي ستعرض البلد الى أخطار زراعية تتمثل بنقص شديد في انتاج

المحاصيل وشلل في منظومات الطاقة الكهربائية، فضلا عن تبعات اجتماعية وأخرى سياسية تتمثل بإستخدام المياه كعامل هيمنة على دول المنطقة، كذلك خفض مناسيب مياه نهر دجلة الداخلة الى العراق من ٢٠.٩٣ مليار متر مكعب في السنة الى ٩.٧ مليار مكعب في السنة وهذا يشكل ما نسبته ٤٧٪ من الاحتياج السنوي للنهر مما سيجعل العراق يخسر جراء ذلك (٤٠٪) من أراضيه الصالحة للزراعة والتي تقدر مساحتها بـ ٦٩٦ ألف هكتار. أضف الى ذلك ان نهر ديالى القادم من إيران توقف عن الجريان بشكل نهائي بسبب قيام ايران بانشاء سد على هذا النهر مما ادى الى نضوب المياه فيه، أما بحيرة السعدية، إحدى اكبر بحيرات العراق، فقد جفت هي الأخرى اثر انحسار المياه عنها منذ العام ٢٠٠٢ .

المعاهدات والاتفاقات الدولية

وافق العراق عام ١٩٤٧ على عقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع تركيا أُلحق بها ستة بروتوكولات شملت تنظيم الانتفاع بمياه نهري دجلة والفرات وتفادي اضرار الفيضانات واقامة مشروعات للمحافظة على المياه. وتشترط موافقة تركيا على مبدأ اقامة أية مشروعات تثبت ضرورة اقامتها وتزويد العراق بالمعلومات الخاصة بالمشاريع والاعمال التي تنوي تركيا القيام بتنفيذها على نحو يوفق بقدر الامكان بين مصالح تركيا والعراق وذلك باتفاقهما المشترك، لذلك لم تظهر اي مشكلة قانونية بين الدول الثلاث حتى بدأت تركيا ثم سوريا في وضع الخطط لاستغلال مياه نهر الفرات. ففي عام ١٩٦٦ قامت تركيا ببناء سد "كيبان" الذي بلغ حينها سعة الخزن فيه الى ٣٠,٥مليار متر مكعب وانشاء محطة كهربائية قوتها خمسة مليارات كيلو واط، اما سورية فقد قامت ببناء سد كبير على نهر الفرات يسمح بتخزين المياه بحجم اجمالي قدره ١١,٩مليار متر مكعب ومحطة كهربائية بقوة ٨٠٠ الف كيلو واط وهكذا بدأت كل من تركيا وسوريا بتنفيذ مشاريعهما باستغلال مياه الفرات دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه النهر والتي قدرها الخبراء حينها بـ ١٨ مليار متر مكعب من المياه. وقد سعى العراق الى عقد مفاوضات واتفاقيات لتحديد الانتفاع بمياه النهر بين الدول الثلاث، الا أن جميع اللقاءات والمحاولات حينها باءت بالفشل.

يتضح مما سبق ان تركيا وسوريا قد انتهكتا حقوق العراق المكتسبة في مياه النهر وخالفتا احكام المعاهدات المعقودة بين دول الفرات الثلاث كما انتهكتا مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالانتفاع بمياه الانهار الدولية بقيامها بإنشاء مشاريع استغلال مياه الفرات قبل التوصل الى اتفاق مع العراق.

وبعد تاريخ من العلاقات المائية المتأزمة بين البلدين، توصلت سورية والعراق في عام ١٩٩٠، إلى اتفاقية لاقتسام مياه نهر الفرات مقدرة عند الحدود السورية التركية بنسبة ٥٨ بالمائة للعراق و٤٢ بالمائة لسورية. وبالرجوع إلى البيانات المتعلقة بتصريف نهر الفرات ومقارنتها مع حجم المطالب الاستهلاكية للدول الثلاث ترى تركيا انه من المستحيل تلبيتها، حيث أن (٨٨,٧) بالمائة من إجمالي إيرادات نهر الفرات المائية تأتي من تركيا، في حين تساهم سورية بنحو (١١,٥) بالمائة، بينما العراق لا يساهم بأية كمية وكانت هذه المبررات عامل مساعد واساسي لاستمرار الجانب التركي بحرمان العراق من المياه.

ويمكن إيجاز الأزمة المائية بالنقاط التالية:

- عدم السيطرة الكاملة على منابع المياه حيث ان العراق بلد مصب وليس بلد المنبع لنهري دجلة والفرات.
- إرتفاع معدلات النمو السكانية وتدني الوعي الصحي الاجتماعي مما يشكل فجوة بين التطور السكاني وكميات المياه المتوفرة.
- تشعب الاستخدامات المختلفة للمصادر المائية والإفراط في ضخ الآبار الجوفية وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المائية ونظم إدارة المياه

العادمة وفقدان الاستخدام الأفضل للري والسقاية.

- عبء التلوث المائي وأخطاره على التوازن البيئي.
- وقوع البلد في منطقة شبه جافة.
- النظام السياسي السابق وما اتبعه من اهتمامات عسكرية وحروب متتالية جعلت من الجانب المائي جانبا مهمولا.
- تخلف الأساليب الإدارية وغياب السياسات المائية.
- التوتر السياسي وغياب التعاون الإقليمي.

خلاصة القول، الماء عنصر استراتيجي قد يوظف أو وظف لخدمة السياسة، ومن يملك مصادر المياه يملك مصادر التأثير في ظل غياب منظمات وتشريعات وقوانين ومعاهدات دولية تحكم الدول النهرية وتوضح حقها في المياه.

وفيما يتعلق بالأبعاد الجيو - سياسية للأزمة المائية في العراق هناك البعد الجغرافي، حيث تتحكم دول الجوار متمثلة بتركيا وسوريا وحتى ايران بنحو ٨٥٪ من الموارد المائية التي تدخل العراق. أما البعد السياسي فيكمن بغياب المعاهدات والاتفاقيات الدولية الناظمة لإستغلال واستخدام المياه بشكل قانون يراعي حقوق الدول المائية وبسبب ضعف إلزامية القانون الدولي.

حذر أعضاء في مجلس النواب العراقي ومختصون وأكاديميون في مجال المياه من أن العراق مقبل على أزمة كبيرة نتيجة نقص كمية المياه الواردة إلى العراق بسبب السياسات المائية التي تتخذها الدول المجاورة والتي تؤثر سلبا على كمية المياه الواصلة إلى العراق عبر نهري دجلة

والفرات وروافدهما، وطالبوا المختصين الجهات الحكومية المختصة باتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لتفادي "كارثة" بيئية توشك أن تحل بالعراق.

وقد بدأت فعلا بوادر أزمة الحصص المائية بين العراق وتركيا وسوريا منذ الآن، حيث توقع بعض الخبراء العراقيين أن مناسيب المياه لنهري دجلة والفرات ستشهد بحلول شهر أيلول القادم إلى مستويات مخيفة قد تصل لدون الـ٥٠٪

آليات إيجاد الحلول

تمكن آليات إيجاد الحلول لمشكلة المياه من وجهة نظر مختصيين في مجال الموارد المائية والذين يشاركون في المفاوضات بين تركيا وسوريا وإيران في عدة أمور من أهمها :

- سعي العراق مع الدول المتشاطئة للدخول في مفاوضات ثلاثية بغية التوصل إلى اتفاق يضمن الحصص المائية للدول المتشاطئة طبقا لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية حيث أن الاتصالات والمباحثات الجارية مع الجانب السوري جيدة وتنشط كل يوم.

-فيما يخص الجانب التركي فالمفاوضات مستمرة بغية إفهامه أن قلة المياه في نهري دجلة والفرات سوف يسبب إلى تحويل ملايين من الدونمات الزراعية إلى أراضي قاحلة ولاسيما ان تركيبة الأرض العراقية تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء.

- فيما يتعلق بالجانب الإيراني فان التعاون محصور في تبادل الزيارات ولم يلمس وفق المعلومات التي وصلت لقنوات الإعلام أي تطور مهم. كما تم الاتفاق مع الجانب التركي أن تكون حصة العراق المائية من نهر الفرات بحدود ٥١٪ أما حصة سوريا٤٢ ٪.

الأمر الثاني ضمن الآليات ذاتها, فهو السياسة المائية لاستغلال هذه الموارد وضمن خطط مستقبلية وإعطاء أهمية بالغة للمياه الجوفية لأغراض الاستثمار طويل الأمد ومن خلال استعمال مقدار الاستثمار

الأمين الذي يضـمن ثبات ضـغط أو منسـوب الطبقـة المائيـة للفتـرة طويلة وذلك من خـلال حفـر الآبار وفـق أسس عمليـة تعتمـد على حجـم الإنتـاج والنوعية ومنع الاستثمـار الجائر في المناطق البعيـدة عن مصـادر المياه السطحية، فضلا عن زيادة أحكام السيطرة على الموارد المائية من خلال أكمال منظومة السدود الكبيرة كسد (بيخمة ,سد منداوةسد بادوش، سد طق طق و تنفيذ خطط لحفر الآبار للأعوام القادمة علما أن وزارة الموارد المائية انجزت حفر (٤٦١)بئرا في عام ٢٠٠٦ و(١٥٦) بئرا لغاية شهر نيسان ٢٠٠٧.

تأتي معالجة ومواجهة نقص الموارد المائية في العراق كما جاء على لسان المدير العام في وزارة الموارد المائية عون ذياب، من خلال ترشيد الاستهلاك والتوعية وطرق إدارة الموارد المائية منها, أتباع أساليب للري مثل التنقيط وتطبيق نظام المراشنة ضمن المشاريع الاروائية وإزالة المخالفات والتجاوزات في المشاريع الاروائية. هذا فضلا عن وضع الخطط الدقيقة لتشغيل منظومة السدود والخزانات للاستفادة القصوى من الخزين والوارد المتوقع في أشهر الصيف لضمان اجتياز الموسم بأقل الأضرار وتقليص بعض المساحات المروية للمواقع غير المجدية وتكثيف الحملات الإعلامية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة من اجل ترشيد الاستهلاك والاستثمار العقلاني للمياه، والحد من الهدر.

تساعد كل هذه الأساليب على تجنب العراق أن يكون ضمن مناطق التصحر والجفاف الذي من الممكن أن يتعرض له العراق في السنين المقبلة. اضف الى ذلك إشراك المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية لفرض ايجاد صيغة قانونية تلزم الدول المجاورة بالالتزام بالأعراف

الدولية التي تعتمد اسلوب المشاركة والاستفادة من المياه بالنسبة لدول المصب.

ان الواقع الجغرافي العراقي يضعنا أمام حقيقة واحدة وهي أنه مرتبط من ناحية الموارد المائية بدول عدة، ومصادر المياه الرئيسية التي تزود نهري دجلة والفرات وبالدرجة الأساس هي من تركيا، وهناك عدد من روافد دجلة هي من إيران، وأي عملية أو تصرف أو مشروع يقام كالسدود والبحيرات وتوسيع أراضي زراعية في تركيا أو سوريا أو على روافد في إيران لها تأثير مباشر على الحصص المائية. فبالإضافة لما طرحه المختصون في مجال المياه حيث استوجب تفعيل وتحريك دور المفاوض العراقي الذي يتحرك بين تركيا وسوريا وايران، دون ان ينجم عنه ما يستحق التوقف، تجدر الإشارة الى ان تركيا دولة فقيرة في الطاقة غنية بالماء وهذه معادلة تقبل النقاش والتباحث خصوصا اذا ما عرفنا ان ٧٠ ٪ من الغاز والنفط تحصل عليه تركيا من العراق. والتساؤل المطروح هنا هو، هل قول المسؤول التركي، "يريد العرب منا الماء مجانا ويبعوننا النفط" قد يكون وسيلة النقاش واحجية المستقبل. وبطبيعة الحال، قد تفعل التغيرات الحاصلة سياسيا وجغرافيا صيغة النقاش والحوار وتؤدي إلى تحقيق نتائج ترضي الأطراف و تفعل التعاون بين الدول المتشاطئة لضمان تلافي الاضرار الناجمة التي تحرق الاخضر واليابس.

النفط مقابل المياه

" المياه شريان الحياة، وأينما كانت وجدت الحياة ". قد يتبادر الى الاذهان الى ما سيؤول اليه الأمر في ظل المخاوف من نقص الامدادات المائية وتوتر العلاقة السياسية في ظل معركة جديدة يمكن تسميتها بمعركة المياه بين الدولة المتشاطئة. ان معلومات المراكز الدولية والإقليمية حول المياه وجميع المعطيات المتوفرة حول شحة المياه في المستقبل، قد تذكرنا بالحصار الإقتصادي على العراق ابان تسعينات القرن الماضي، وبرنامج النفط مقابل الغذاء تحديداً، إنما البرنامج القادم شئنا أم أبينا، سوف يحمل عنواناً آخر وهو " النفط مقابل المياه ".

ويشير تقرير صادر من منظمة اليونسكو الى تأثر العراق بامدادات المياه بشكل كبير، ذلك انه يحتل المرتبة الثانية في مقدار كميات المياه الواصلة بعد تركيا، فيما تشير المعطيات على ان المعركة القادمة ستكون معركة المياه. ويبقى مصير العراق المائي مرتبط بمدى تفهم صناع القرار السياسي في ضرورة تصعيد الجهود والاستفادة من الخبرات العراقية والاجنبية في مجال استدامة المياه. وما يجدر الإشارة في هذا السياق هو ان العراق بالإضافة إلى إعتماده الرئيسي على نهري دجلة والفرات، يعتمد على المصادر المائية القادمة إليه من جبال كردستان. وقد قامت سلطات إقليم كردستان في السنوات الأخيرة ببناء عدة سدود لتخزين مياه الأمطار والأنهر الصغيرة لدرء الأخطار المستقبلية فيما يخص شحة

المياه. تؤرق هذه المشاريع البعض من الأوساط العراقية، فيما يشير المسؤولون في الإقليم إلى ان مشاريع تخزين المياه تخص العراق كله وليست كردستان.

المتخصص في مجال المياه وواحد من العاملين السابقين مع منظمة فاو FAO "علي رشيد" بدد المخاوف من إقامة السدود الـــ ٢٧ التي تنوي حكومة إقليم كردستان إنشاءها، مشيراً إلى أنها سوف لن تؤثر على مخزونات الماء الواصلة إلى الأراضي في وسط وجنوب العراق مضيفاً قائلاً، "إن إنشاء هذه السدود للاعتماد على المياه السطحية بدلا من المياه الجوفية والتي يعتمد عليها معظم فلاحي الإقليم كذلك جعلها خزانات كبيرة للمياه للانتفاع منها ومنع هدرها".

ويضيف رشيد "إن الوقت قد حان للتفكير بجدية في ظل المخاطر الجديدة المتعلقة بقلة الإمدادات المائية، والتي ربما ستجبر سكان المناطق الجنوبية إلى إمكان تواجد المياه و العمل بجدية اكبر في مجال التخطيط للشروع باستراتيجية جديدة لبناء السدود الاستراتيجية والتي هي من اختصاص الحكومة الاتحادية، بالرغم من سعي الاقليم الى الشروع ببناء سدود صغيرة ومتوسطة لجمع الامطار من ميزانية الاقليم الـ ١٧ ٪ من شأنها أن توفر وتنظم ادارة متكاملة للمياه التي تذهب اكثر من ٤٠ ٪ منها هدرا في فصل الشتاء، فضلاً عن ضرورة وقف استنزاف المياه الجوفية إذ وصل عدد الآبار الارتوازية في الاقليم الى ١٩ ألف بئرا لتشكل تهديدا وتبديدا لهذه الثروة المتجمعة عبر ملايين السنين".

وفي ذات السياق يؤكد نقيب الجيولوجيين في إقليم كردستان دلنيا محمد على أهمية استغلال المياه، قائلاً، «نخسر باستمرار ١٠٠ ميجاوات

من الطاقة التي يمكن توليدها من مياه نهر الزاب الكبير، وهذا يعني إن الماء الذي يجري هو عبارة عن طاقة نحن نخسرها ما لم نعمل على المشروع». كما أعلنت وزارة الزراعة في إقليم كردستان العراق، أن الحكومة الفرنسية وافقت على دعم مشروع لتوفير المياه لأغراض الزراعة والشرب بأكثر من مليون يورو.

وقال وزير الزراعة والموارد المائية بحكومة الإقليم جميل سليمان، في تصريح صحفي، «تمت الموافقة من قبل الحكومة الفرنسية على دعم مشروع لتوفير المياه لأغراض الزراعة والشرب بمليون و٤٥٠ ألف يورو في الإقليم، على مرحلتين»، مبينا أن «المرحلة الأولى هي دراسة حوض نهر الزاب لمعرفة كيفية استخدام المياه في مجال مشاريع مياه الشرب والمشاريع الاروائية الكبيرة، والمرحلة الثانية دراسة المياه في محافظتي أربيل والسليمانية».

وحول ذات الموضوع ترى العاملة في منظمة (طبيعة العراق) "آنّا باخمان " أن هناك سلبيات كثيرة تحف بإنشاء السدود، فتتوفر برأيها الطاقة اللازمة من النفط لتوليد الطاقة الكهربائية و بكلفة مناسبة بالمقارنة مع الكلفة العالية للطاقة المتولدة بواسطة المصادر المائية، فضلاً عن تسببها في هجرة الفلاحين و الصيادين من المناطق المحيطة بالسدود، وهذا مترادف مع دعوات المنظمات الدولية المتخصصة في مجال البيئة و التنوع الإحيائي.

في سياق ذات الموضوع يقول مسعود محمد مدير العام دائرة مياه أربيل أن "الكثير من الأموال تصرف هباء لتصفية مياه الأنهار، إن كلفة مادة الكلور المضافة للتصفية (المتهمة وفق التقارير الصحية لتسببها

بأمراض سرطانية) تتجاوز مليون دولار سنويا". ويستمر مدير دائرة مياه أربيل بالقول ان"بناء السدود الصغيرة الـ(٢٧) التي تنوي حكومة اقليم كردستان بناءها للحفاظ على منسوب المياه تهدده كثيرا السدود التي تنوي تركيا انشاءها إذ تسمية مشاريع GAPحيث يتخوف المحللون أن يؤدي ذلك إلى نشوب حرب من نوع جديد تدعى بـ(حرب المياه)".

و في سياق متصل يقول عضو مجلس النواب الكردستاني جلال علي إلى "أن الحكومة يجب أن تفكر بجدية في بناء سدود استراتيجة لمواجهة خطر الجفاف والتلوث من الميزانية الاتحادية وليست من ميزانية الاقليم البالغة ١٧ ٪ ". ويشير جلال علي في حديثه إلى أن ٦٠ ٪ من ميزانية الإقليم تذهب لتنفيذ هذه المشاريع.

من جانبه يشير رئيس لجنة المياه و الأهوار في مجلس النواب العراقي حامد الخضري على ضرورة تأسيس مجلس وطني للمياه مؤكدا على امكانية ادارة المحافظات والاقاليم لشؤونها المائية بالتعاون مع الحكومة المركزية. ولكن لا يملك أحد من ساسة العراق تفكيراً مستقبلياً، "انهم لا يفكرون سوى بالنفط" يقول الخضري.

محصول أكثر مع كل قطرة

جاء في مذكرة التعاون الاقتصادي والتجاري بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفرنسية تم التوقيع عليها يوم ٢٠١٠/٦/١٥ في مبنى الخارجية الفرنسية من قبل رئيس إقليم كردستان ووزير خارجية فرنسا: ان "الطرفين وشعوراً منهما بأهمية مصادر المياه لإقليم كردستان، يحاولان إيجاد مشاريع خاصة برفع مستوى التأثير النوعي لمصادر المياه والأخذ بأساليب المعالجة في مجالات تأسيس أو تحديث مؤسسات معالجة المياه، وتعريف تقنيات الارواء، وتعليم المهنيين وتدريب الخبراء في مجال الادارة التقنية للمياه، وكذلك رفع مستوى الوعي العام حول حماية المياه وعدم هدرها،.وادارة مصادر المياه بشكل تكاملي.

ان العامل الرئيسي الذي يمكن أن يؤدي الى الإضطراب السياسي والإجتماعي في الشرق الأوسط خلال السنوات العشرين المقبلة هو شح المياه، إذ يميل مناخ حوض البحر المتوسط عموما الى الجفاف، خاصة ان السنوات الست الماضية حيث إتسمت بالجفاف في منطقة الشرق الأوسط قد تنذر بالمزيد. وفقدت المنطقة بشكل عام نسبة حصة الفرد السنوية بما يقارب (٧٠٪) مما كانت عليه في ثمانينات القرن الماضي، وإن صدقت التوقعات، فالإنعكاسات الأمنية لمشكلة شحة المياه ستكون أقسى من الحروب وفصولها أفظع من الحروب الجارية على الأرض والموارد الطبيعية الأخرى، وعليه فإن أزمة المياه هي العامل الحقيقي

الذي سيغير في سياسات الشرق الأوسط.

يعتبر (٢٧٪) من أراضي العراق والبالغة (٤٣,٣) مليون هكتار أرضا زراعية خصبة ومنتجة إقتصاديا، وهذه تمثل (١١,١) مليون هكتار والتي بضمنها (٣,٢) مليون هكتار في كردستان، منها (٨٨٪) هي ديمية معتمدة على مياه الأمطار؛ بينما الجزء الباقي (١٢٪) هي أرض زراعية إروائية بالمياه السطحية والجوفية، فعلى رغم الطبيعة الجبلية لأراضي كردستان، فإن نسبة الأراضي الخصبة تشكل (٢٨٪) من مساحتها؛ بضمنها السهول الكبيرة المعروفة في كردستان مثل (هولير، شارزور، مريوان، حرير، بازيان) والتي تعتبر سهولا خصبة وصالحة للزراعة المكثفة المعتمدة على المكننة الحديثة.

ورغم السدود المقامة مثل (دوكان ٦,٨ مليار متر مكعب) (دربندخان ٣ مليار متر مكعب) (دهوك ٥٠ مليون متر مكعب) (بيخمة المقترح ١٧ مليار متر مكعب)، إلاّ أن كردستان تفتقر الى مشاريع الري الكبرى وهو الأمر الذي يؤرق المهتمين بالمياه في كردستان، خصوصا وأن تركيا دأبت ومنذ سنوات عدة على تنفيذ مشروعها الطموح لتنمية جنوب شرقي أناضول والمعروف بأسم (GAP) والذي بات يثير قلق (اللوبي الأخضر) في أوربا بسبب إمكانية تأثيراته السلبية على البيئة وإيكولوجيا الأحياء في المنطقة، هذا بالأضافة الى تصنيفه من قبل البعض مشروعا سياسيا أكثر منه إقتصاديا؛ والغاية منه هي الأستيلاء على حصة الأسد من موارد دجلة والفرات.

ولعل أقليم كردستان العراق سيعاني تدريجيا من شحة في المياه فور قيام تركيا ببناء السدود المقررة على نهر دجلة وجهود إيران المماثلة على

مـجـرى الزاب الصـغـيـر، وعليـه لابد لنا من الإقـرار بأن هذه المنطقـة ستقترب من خط الفقر المائي بحلول عام (٢٠٢٥). ففي منتصف القرن الحالي سيدور صراع بين أكثر من ربع مليار نسمة على آخر المتبقي من مياه حوضي دجلة والفرات المائي، وحينها ربما لا نحصل بالضرورة على مـا نريد ولكن قـد نحـصل على بعض مـا نحـتـاج اليـه من الميـاه في كردستان.

وعليه فـأن كردستان هي أحوج ما تكون الى رسم سياسة مائية تؤمن لهـا الحق في إسـتـخـدام كـافـة مـواردهـا المائيـة في حـوض نهـر دجلة والروافد التي تنبع أو التي تصب فيه وحمايتـها وكيفـية إسـتـخـدامـها لتطوير الواقع الإقتـصـادي والإجتـمـاعي والتنموي في الإقليم، وفي هذا السيـاق، فإن كردستـان بحـاجـة الى إدارة مستدامة للسدود المقامـة فيـها وبطريقة تضمن ربطها بأنظمة ري متطورة للإستفادة القصـوى من المياه السطحية، إضافة الى تطوير برامج أكثر فاعلية في حصاد مياه الأمطار والثلوج في مـواسمـها لغـرض إسـتـعـمـالهـا لاحقا بطرق الرش والتنقيط الحديثة وبإتبـاع سيـاسـة مـحـصـول أكثر مع كل قطرة، كمـا يجب إحيـاء طرق إنشـاء السدود الصـغيرة التقليدية ضمن مزارع وبسـاتين الفواكه والخـضـروات على تخـوم الجـبـال والتـلال المحـيطة بقـرى كـردسـتـان، فـبإنحـسـار مـسـاحـات الغـابات الطبيعية في كردسـتان الى الثلث وتوقف بنـاء السـدود الصـغـيـرة، فـإن ثروة التـربة السـطحـيـة سـتـواجـه خطر الإنجراف والتعرية مما يعني أن عمر السدود الكبيرة سيكون أقصر مما يجب أن يكون عليه، الأمـر الذي سـيـهـدد بأنهـيـارهـا وصـولا الى إنهـيـار النظام المائي برمته.

نهري دجلة والفرات سيجفان قرابة ٢٠٥٠

تشير غالبية الدراسات المتعلقة بالمياه ومصادرها في العراق، الى ان عدم وجود حلول استراتيجية لإدارة المياه في البلاد ستؤدي الى مشاكل سياسية اقتصادية اجتماعية جمة. وتحذر دراسات دولية حول الموضوع ذاته، من كارثة مائية تهدد العراق في السنوات المقبلة، وذلك بسبب سياسات الدول الإقليمية والتحكم بمصادر المياه من جانب، وسوء ادارتها على المستوى الداخل من جانب آخر، ولا يخفي "عزام علوش" المدير التنفيذي لمنظمة "طبيعة العراق" غير الحكومية تخوفه من غياب الإجراءات اللازمة لحل هذه الأزمة وتفادي نتائجها الكارثية.

يذكر ان الانحسار في نسبة تصاريف نهري دجلة والفرات اخذت منحى تنازليا بشكل مستمر خلال القرن الماضي.

وتوضح الخطوط البيانية لتصاريف النهرين على مدى قرن كامل ان تصاريف نهر دجلة وصلت الى نسبة ٨٠ ٪ عن المعدل العام، ونهر الفرات وصل الى نسبة ٦٥ ٪.

وتؤكد الدراسات بأن هذا الانخفاض سيبقى مستمرا بنسب مختلفة تصل حسب بعض التقديرات الى ٤٠ ٪ بحلول عام ٢٠٥٠، وتبالغ بعض الدراسات بتوقع جفاف دجلة والفرات بالكامل خصوصا في العراق.

من هنا حذر خبير المواد المائية علي رشيد من خطورة عدم وجود حلول استراتيجية لإدارة المياه في العراق، موضحا في حال حل الجفاف في

العراق سيبدأ اولا من الجنوب صعودا الى الوسط فالشمال، الأمر الذي سيولد الكثير من الصدامات الاجتماعية والسياسية والهجرة من الاماكن الجافة الى المناطق الإروائية.

ولا تعتبر الهجرة نحو مصادر المياه، الاولى من نوعها في العراق اذا ما حدث الجفاف، حسبما ذهبت إليه وكالة ناسا الأمريكية عام ٢٠٠٠ إذ نشرت صورا تؤكد تجفيف ٩٠ بالمئة من اهوار العراق. واعتبرت ناسا بان ذلك سيكون اكبر كارثة بيئية في العالم. وفي تصريح لمدير برنامج الامم المتحدة للبيئة السيد (كلاوس تويفر) قال: "ان التدمير شبه الكامل للأهوار العراقية في ظل نظام صدام حسين كان كارثة انسانية وبيئية كبرى حرمت عرب الاهوار من ثقافة عمرها قرون".

ان التغيير الديموغرافي الذي حصل في مناطق أهوار العراق جراء التجفيف وقطع مصادر المياه، خير دليل على ما يسحصل في المستقبل في ظل إستمرار الجفاف والتغييرات المناخية. وتشير التقديرات لسكان الاهوار حسب مختصين إلى أن ما بين ٨٥,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ من عرب الأهوار يقيمون حاليا ضمن وحول ما تبقى من مناطقهم الأصلية، وتعيش نسبة ١٠٪ منهم على الطريقة التقليدية، فيما يبقى نحو ١٠٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ ألف من المهجرين داخل العراق، ونحو ١٠٠,٠٠٠ يعيشون كلاجئين خارج العراق، خصوصا في إيران.

ولكن كيف حصلت عمليات التجفيف ليس هو الموضوع ومن المسؤول عنها؟ الجميع يعرف، وهل هناك اسباب تدعو لذلك؟ سؤال يوجه الى اصحاب القرار آنذاك.

كثيرة هي الاسئلة التي طرحت بعد عمليات التجفيف لكن كما يقول نابليون بونابرت "الحرب هي ما بعد الحرب" اذن ماذا حل بالسكان ومناطق الاهوار بعد عمليات التجفيف، هذا هو سؤال الحقيقي المطروح الذي يدفعنا للبحث والعمل الدؤرب من الناحية المعلوماتية على الأقل، وذلك من أجل إعطاء صورة واضحة عن مستقبل ليس من خلال النفط بل من خلال الماء الذي جاء ذكره في القرآن الكريم: " وجعلنا من الماء كل شيء حي".

تتوزع مصادر مياه العراق على الأنهار الدائمة الجريان وروافدها والأودية الموسمية والبحيرات الطبيعية وخزانات المياه أمام السدود.ويعد هذا المصدر العمود الفقري للحياة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في العراق، اذ يتركز معظم سكانه ونشاطاته الاقتصادية حول نهري دجلة والفرات وروافدهما وفروعهما.

هذا ويبلغ معدل الإيراد السنوي من نهري دجلة والفرات هو بحدود ٧٨-٨٠ مليار م^{٣} سنوياً وهذه الكمية تختلف بحسب الظروف المناخية للسنة المائية فإذا كانت سنة رطبة تزيد الإيرادات إلى أكثر من ١٠٠ مليار م٣ وإذا كانت سنة جافة فان الإيرادات تنخفض إلى ما دون ٥٠ مليار م٣ سنوياً.

يعد نهر دجلة أهم مصادر المياه في العراق وذلك بسبب ضخامة إيراده السنوي وكذلك لكون ٣٢,٥٪ من إيراده السنوي يأتي من داخل العراق، وهو بحدود ١٦ مليار م٣ سنوياً وهي كمية مضمونة من الناحية البشرية، ولكن تهددها الظروف المناخية العالمية التي تشهد تغيرات كبيرة ومتتالية، اما المصادر الخارجية لمياه نهر دجلة فتشهد تهديدين رئيسيين،

الأول طبيعي مناخي، والثاني سياسي وجيولوجي ويرتبط بالظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتنموية للدول الأخرى.

اما نهر الفرات فقد تراجعت إيراداته السنوية بشكل كبير جداً، بسبب الظروف المناخية والمشاريع التركية المنفذة ضمن مشروع (الكاب) حيث تراجعت إلى أقل من ٩ مليار م٣ سنوياً في الوقت الحاضر، بعد ان كانت بحدود ٢٩ مليار م٣ عند الحدود العراقية السورية، وهي كميات معرضة للتناقص لأسباب طبيعية أو سياسية تتعلق بالسياسات المائية لدول الجوار.

وإنطلاقا من كل ماسبق، ولغرض الوصول الى إدارة متكاملة للموارد المائية العراقية على ضوء الحقائق السابق ذكرها، يكون تشكيل مجلس وطني اعلى للمياه في العراق، على غرار ماهو معمول به في معظم بلدان العالم، ضرورة ملحة لتدارك الآثار الكارثية التي من الممكن ان نواجهها اذا ما استمرينا بتجاهل هذه الحقائق والمتغيرات.

شط العرب بين الرمزية والواقع المتردي

بعدما كانت هناك تصريحات ومطالبات كثيرة، حتى على مستوى أعضاء في مجلس النواب العراقي في بداية عام ٢٠١٢، عن ضرورة بناء سد على شط العرب وذلك لمنع تسرب المياه العراقية إلى الخليج ومنع صعود مياه البحر المالحة شمالا. لاشك في أن هذه الفكرة لا تخلو من براءة، إلا أنها غير واقعية بل ومضرّة حسب قول الخبراء الفنيين العراقيين في بناء السدود. فلا يمكن بناء سد لتخزين المياه على شط العرب على شاكلة سدود دوكان ودربندخان وحديثة والموصل لأن شط العرب يقع في ارض مستوية. ولكن يمكن إنشاء سدّة على غرار سدّة الهندية أو سدة سامراء أو الكوت وغيرها، إذ يمكن إتستخدامها لرفع مناسيب المياه بغرض استخدامها في الري بدون الحاجة إلى الضخ الذي هو مكلف حتى في ظل توفر الطاقة الكهربائية الاعتيادية.

ستكون السدّة في حال إنشائها عديمة الفائدة بسبب قلة أو انعدام الإيرادات المائية من الجانب العراقي، وبالتالي عدم وجود مياه عذبة كافية للاحتفاظ بها ومنع تسربها إلى الخليج.

فالمعروف أن أغلب مياه شط العرب حتى وقت متأخر كانت تأتي من نهر الكارون أساسا (أكثر من ١٥ مليار متر مكعب كمعدل سنويا)، وبما أن إيران أكملت سيطرتها على مياه نهر الكارون وتحويلها للاستخدام داخل الحدود الإيرانية، فلا أمل يرتجى في تحسين نوعية مياه شط

العرب في ظل انحسار مياه الفرات وفي انتظار اكتمال تشييد سد أليسو التركي على دجلة.

من الجدير ذكره هو إن وزارة الموارد المائية شرعت في وقت سابق بتنفيذ قناة إروائية بموازاة شط العرب استجابة للواقع الجديد المتمثل بملوحة شط العرب، وذلك لنقل نحو ٣٠ مترا مكعبا في الثانية من مياه الري للأراضي الزراعية التي كانت تسقى من مياه شط العرب العذبة، في محاولة لمساعدة السكان على ممارسة نشاطهم الزراعي.

ونحن نرى إن محافظة البصرة وضواحيها وبساتينها وأنهارها دفعت ثمنا باهظا للحروب والإهمال والتعسف خلال العقود الثلاثة الماضية تحولت آثرها، وعلى العكس من تاريخها الناصع، إلى خرائب وأحياء فقيرة وجفت أو تملّحت أنهارها واستخدمت قنواتها لقذف القمامة بعد أن كانت تجوبها زوارق الصيادين و المتبضعين من السياح.

فأية مفارقة حين تمنح البصرة نفطها للعراق، بكل ما يعنيه ذلك في ظل انعدام قدرة المجتمع على إنتاج ما يكفيه من الغذاء، ولكنها تتسلم ماءً مالحاً بعد جفاف المنابع العذبة. كما إن إنتاجها من النفط لعدة أشهر يكفي لإعادة بناء ما خربته الحرب. نعم لن يعيد النفط عذوبة شط العرب، ولكنه يعالج بعض جراح المدينة ويمكّنها من استعادة جزء من عافيتها، ويمنح مواطنيها مياه شرب صالحة، ومساكن لائقة ومدارس ومشافي وملاعب ويساعد مزارعيها وصياديها، على التأقلم مع المعطيات الجديدة التي فرضت عليهم.

في بلاد تهيمن عليها الصعاب واليأس والإيمان العميق، تبدو الكارثة

الواقعة على امتداد شط العرب بالنسبة إلى البعض كعمل من تدبير قوة أكبر. وحسب قول المسؤولين في وزارة الموارد المائية العراقية «ليس بإمكاننا التحكم فيما يفعله الله».

لكن للإنسان يد في انحسار النهر، حيث عمدت تركيا وسورية وإيران جميعها إلى كبح جماح المياه المتدفقة إلى داخل نهري دجلة والفرات، التي تصل في النهاية إلى شط العرب، الأمر الذي ترك المسؤولين العراقيين من دون خيارات سوى مناشدة هذه الدول إطلاق مزيد من المياه من شبكات السدود الحديثة التي بنتها.

وفي السياق ذاته بعدما كانت البصرة من أكبر المحافظات المنتجة في العالم لأجود أنواع التمر نرى انها تعاني الآن من نقص شديد في انتاج هذا النوع من الفاكهة. فقد أثّرَ نقص المياه وزيادة مستويات الملوحة في التربة والتصحّر وعشرات الأعوام من الحروب، سلباً على الإنتاج الزراعي في العراق. وألحقت تلك العوامل ضرراً كبيراً ببساتين النخيل في مدينة البصرة بجنوب البلاد. اذ كانت محافظة البصرة تمتلك اكثر من ٣٠ مليون نخلة في اواخر السبعينات، ولكننا نجد الان بسبب شحة المياه وملوحة شط العرب بسبب المياه المترسبة في شط العرب اصبح عدد النخيل ٢ مليون نخلة فقط وهذا ما يسمى بالكارثة البيئية. ولكن البصرة هي مفتاح نهضة العراق، وإن لم تنهض ستبقى النهضة الوطنية الشاملة مؤجلة.

كردستان تحصل على حصتها من الغبار... والعطش

مازال الضابط الكردي الواقف بحزم على بوابة أربيل يتذكر جيدا جواب ذاك القروي القادم من ضواحي مدينة الموصل عندما سأله قبل عام عن سبب زيارته أجابه: "لقد جئت للبحث عن الماء"!!.

في الصيف المنصرم ضربت موجة جفاف وتصحر عنيفة المنطقة الوسطى والجنوبية من العراق، فيما كانت اقل وطأة على مناطق كردستان التي طالما حصلت على حصتها السخية من غبار العواصف الرملية القادمة من اعماق الصحراء.

رمال موجة الجفاف والتصحر تلك دفنت اكثر من سبعين قرية في جنوب غرب نينوى، وحولت (٨٥٠) ألف دونم من المروج الخضر الى صحراء، وقضى الجفاف على (٩٠٪) من الثروة الحيوانية، ودفع الآلاف من المواطنين الى الهجرة بحثاً عن الماء.

ويعرف الاكاديميون ظاهرة التصحر بأنها عملية فقدان التربة لخصوبتها، ومن ثم غطائها النباتي الطبيعي حيث تتعرض للتعرية الهوائية وتحويل الأراضي الزراعية والمراعي وغيرها يوماً بعد آخر إلى مناطق صحراوية تلفها الرمال.

وربما كان القروي الواقف على ابواب أربيل يعتقد بأنها جنة تفيض بالمياه العذبة، لكنه مخطئ في هذا الشان، فمديرية مياه مدينة اربيل كانت قد اعلنت في وقت سابق قلقها إزاء مستقبل المياه في إربيل وعموم

المنطقة، حيث اكد الخبير الكردي في مجال المياه (علي رشيد) هذا القلق قائلا: "قبل عشر سنوات كنا نحفر على عمق (١٠٠) متر للوصول الى المياه ولكننا اليوم مضطرون أن نحفر على عمق (٣٠٠) متر في بعض المناطق للوصول إليها".

وتعد الآبار المحلية و نهر الزاب في مدينة أربيل، المصادر الرئيسية لتوفير المياه، وتنتج مديرية المياه في أربيل اكثر من (٣٥٠) ألف لتر من المياه الصالحة للشرب كل يوم وتوزع من خلال شبكة خطوط تمتد على مسافة أطول من (١٨٠٠) كم. ولكن مع ظروف التغير المناخي، وفترات الجفاف الطويلة، قلّ منسوب المياه في أنهار وآبار الإقليم ولا سيما مع قيام الدول المجاورة للعراق، وخاصة تركيا، ببناء السدود والحد من تدفق المياه الى شمال العراق.

جامعة الموصل من جهتها دخلت على الخط وأكدت ان (٩٠٪) من مساحات الأراضي الصالحة للزراعة في نينوى مهددة، خصوصا في اقضية البعاج والحضر، واعلنت بأن خطر التصحر يختلف من محافظة الى اخرى، وطرحت في ندوة علمية بحتة حلولاً ومعالجات عديدة، اهمها التسريع بتنفيذ المرحلة الاخيرة من مشروع ري الجزيرة لتجنيب نينوى والبلاد مصير التحول الى صحراء.

من جهتها اكدت الحكومة المحلية في الموصل اتفاقها مع الطرح الاكاديمي وأعلنت بأنها ستكثف جهودها لحث بغداد على تسريع إتمام هذا المشروع العملاق الذي يتكون من ثلاث مراحل، نفذ القسم الشمالي منه قبل عام ٢٠٠٣، وهو يمد ناحية ربيعة (١٢٠كم غرب الموصل) بإحتياجات بساتينها ومزارعها بالمياه، أما الجزء الجنوبي فهو لم ينفذ

بسبب عدم وجود التمويل الكافي".

وكانت اليابان قد ابدت استعدادها لتقديم قرض يقدر بنحو مليوني دولار لتنفيذ مشروع ري الجزيرة بقسمه الجنوبي، غير انها عادت وسحبت عرضها لأسباب تتعلق بمخاوف من ان يؤدي المشروع الى عدم حصول محافظات جنوبية على ما يكفيها من مياه دجلة، الذي كان يفترض ان يغذي المشروع بالماء، ولا سيما ان الجفاف والسدود التي اقامتها تركيا التي ينبع دجلة من اراضيها قد قلّلا كثيرا من منسوب المياه فيه.

عموما مازال القروي القادم من الموصل ينتظر عند خط نقطة التفتيش المؤدية الى أربيل وهو ينتظر حلّين لا ثالث لهما، فأما ان يسمح له الضابط الكردي بالدخول، وأما ان تفتح بغداد خزائنها وتنفذ مشروع ري الجزيرة، وحتى ذلك الحين ستظل الرؤية غير واضحة بسبب الرمال.

سدود كردية تخيف وسط وجنوب العراق العطشان

"مختصون ومسؤولون يبررون إنشاء سدود كُردية ويبددون المخاوف"

وجدت حكومة إقليم كردستان نفسها مضطرة لبناء سدود صغيرة نتيجة ضعف التخصيص المالي وعدم وجود رؤية واضحة للتنسيق بينها وبين الحكومة الاتحادية في موضوع المياه.

لجأت حكومة الإقليم إلى إنشاء ٢٧ سدا صغيرا بداعي وقف الاستهلاك العشوائي للمياه الجوفية و ضمان حصاد أفضل للمياه، ما أثار مخاوف مناطق وسط وجنوب العراق من تقلص كمية المياه الواصلة لها، والتي تشهد تراجعا كبيرا أصلا.

وهي سدود صغيرة ترابية لجمع مياه الأمطار والثلوج، قال جلال علي رئيس لجنة الزراعة والموارد المائية في برلمان الإقليم، واصفا حاجة الإقليم لها بالماسة، لجعلها خزانات كبيرة للمياه السطحية والانتفاع منها في أوقات الجفاف ومنع هدرها، وتقليل اعتماد فلاحي الإقليم على المياه الجوفية والآبار الارتوازية التي تخطت الـ ٨٠٠٠ بئر.

في حين يقول حامد الخضري، رئيس لجنة الزراعة والموارد المائية في البرلمان العراقي: "اعتقد أن مسألة المياه ينبغي أن تكون مسألة مركزية اتحادية"، مشيرا إلى إمكانية إدارة الأقاليم والمحافظات لشؤونها المائية مع عدم غياب التنسيق مع الحكومة الاتحادية.

ولفت الخضري إلى أهمية الإسراع بتشكيل المجلس الوطني للمياه الذي يعنى برسم السياسات الإستراتيجية بإدارتها.

ومن جانبه يرى وزير البيئة العراقية سركون لازار صليو: "ان هذا الموضوع كبير جدا ونحن نعمل على تطوير قدراتنا بصفتنا وزارة للبيئة مع انفتاح أكثر على مجالس المحافظات"، منوها الى أهمية المشاركة في دورات تطويرية للعاملين في هذا المجال.

ويعتقد أصحاب الاختصاص ان تحقيق الأمن المائي يتوجب رفع إنتاج الكهرباء وإدخال بدائل لها كالطاقة الشمسية، والمساهمة الفاعلة في المؤتمرات وورشات العمل الخاصة بتنمية وحماية الموارد الطبيعية، فضلا عن تعزيز البحث العلمي عبر وسائل الاتصال الحديثة كالانترنيت وتحسين أداء مؤسسات الدولة بتقنيات حديثة كالـــ GIS للخرائط الجغرافية وزيادة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة مع مكافحة الفقر.

فيما ألقى أحد الخبراء في مجال إدارة المياه باللائمة على عدم توفر التخصيص المالي من الحكومة الاتحادية بالرغم من سعي حكومة الإقليم الى تشييد ٢٧ سدا صغيرا ومتوسطا لوقف الاستهلاك العشوائي للمياه الجوفية، معتبرا أن الميزانية الاتحادية "متعافية وغير عاجزة عن توفير المال اللازم لإكمال بناء سدود إستراتيجية"، مثل سد (بيخمة)، مشيرا إلى وجود منظمات وبنوك عالمية جاهزة لتمويل المشروع بقروض آجلة الدفع وبفوائد بسيطة أو بمنح، مبديا مخاوف البعض من إمكانية تأثير هذه السدود على مخزون الماء الواصل إلى وسط وجنوب العراق.

ويعتقد الناشط المدني في مجال البيئة سعيد عدنان، "أن مصير

العراقيين المائي يبقى معلقا بمدى الفهم الحكومي، وتنبيه صناع القرار السياسي ليستعينوا بالمفاهيم والخبرات العالمية والعراقية في مجال استدامة المياه".

وتذكر معظم تقارير الأمم المتحدة أن الوقت مازال كافيا للبدء بخطط إستراتيجية وتكنولوجية مبتكرة للحفاظ على المخزون المائي الذي تأثر كثيرا بالعديد من الإجراءات غير المدروسة حيث استنفدت المياه الجوفية عبر العديد من الآبار في إقليم كردستان.

من زوايا صحفية تعتمد القصة والحكاية والحوار المباشر بين مدرّبين ومختصين في مجالات النفط والغاز والمياه وبين صحفيين من جميع مدن العراق. يلقي هذا الكتاب الضوء على كنوز العراق إذ تعتبر من القضايا المهمة في العراق والتي لم تتم تغطيتها من قبل وسائل الاعلام المحلية نتيجة عدم الخبرة الكافية والإفتقار الى الشفافية في توفير المعلومات في المؤسسات الحكومية. يعتمد الكتاب بالدرجة الأساس المعلومات التي قدمت ايام الورش من قبل المختصين في مجالات النفط والغاز والمياه وأسس الشفافية، والبيانات الصادرة من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان. فضلا عن محاضرات المدرّبين. بموازات ذلك استثمر كل متدرّب معلومات استقاها من بيئته المحلية التي تلقي الضوء على الحياة الإجتماعية والإقتصادية والعائلية المرتبطة بالمشتقات النفطية والمياه.



مطبعة

أربيل - كردستان
Aras Press
Kurdistan - Erbil



ISBN 978-9933-487-52-2
9 789933 487522
السعر ٢٠٠٠ دينار